



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

خطة الدولة المصرية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية

٥ مسارات رئيسة ذات أولوية

مايو
٢٠٢٢



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء



”

تكليف الحكومة بعقد مؤتمر صحفي
عالمي؛ لإعلان خطة التعامل مع
الأزمة الاقتصادية العالمية.

الرئيس/ عبد الفتاح السيسي
حفلة إفطار الأسرة المصرية | ٢٦ أبريل ٢٠٢٢



محاور العرض

الاقتصاد العالمي يواجه أزمات حادة مُتداخلة

01

تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المصري

02

إجراءات التعامل مع الأزمة

03

▪ تحركات الحكومة خلال الفترة القادمة

تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
توطين الصناعات الوطنية، مع توسيع القاعدة الإنتاجية.
الإعلان عن خطة واضحة ملزمة؛ لخفض الدين العام وعجز الموازنة.
تنشيط البورصة المصرية.
الحماية الاجتماعية وضمن توفير السلع الأساسية.



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

الاقتصاد العالمي يواجه أزمات حادة مُتداخلة

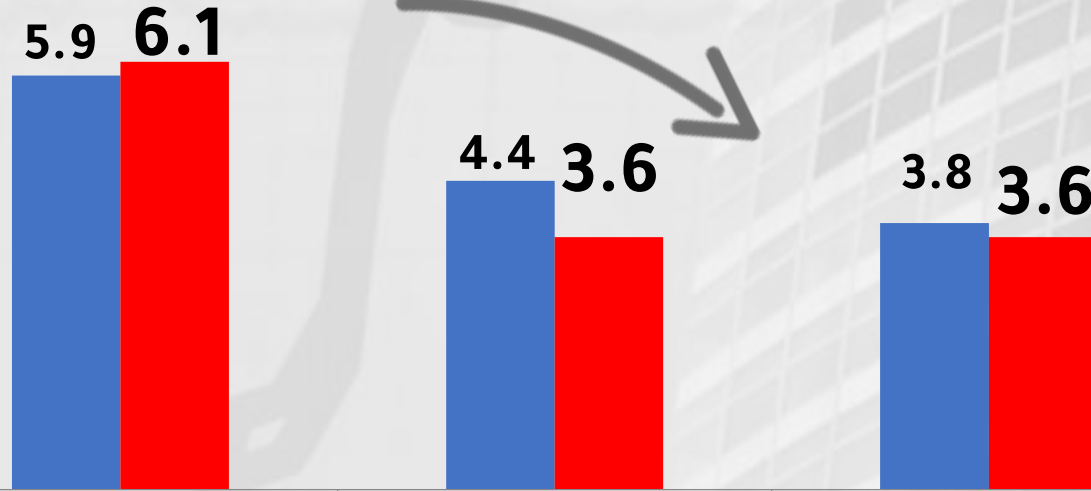
01



أسوأ أزمة اقتصادية منذ سنوات "الكساد الكبير"

نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٣

(%)



2021

2022

2023

تقديرات يناير ٢٠٢٢

تقديرات أبريل ٢٠٢٢

تريليون
دولار

12.5

خسارة مقدرة في الناتج المحلي
الإجمالي العالمي حتى عام ٢٠٢٤



بدّدت هذه الأزمة الكثير من المكاسب التي حققها الاقتصاد العالمي على مدى الخمسة عشر عامًا الماضية

النتاج المحلي الإجمالي

4
*دول أوروبية

خسارة تعادل

5 أمثال

النتاج المحلي الإجمالي
لقارة إفريقيا عام ٢٠٢١

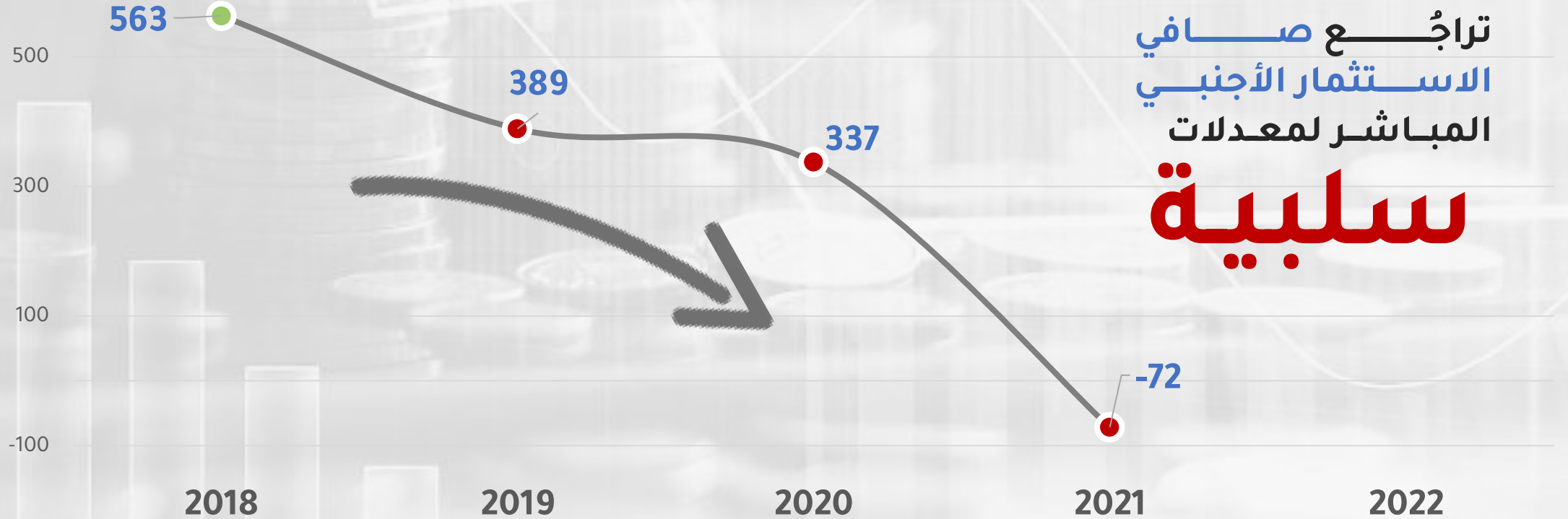


6
**دولة آسيوية

*الدول الأوروبية: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، والمملكة المتحدة.
**الدول الآسيوية: اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، الهند، وإندونيسيا.

لأول مرة منذ عقود، نشهد معدلات سالبة لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.

مليار دولار





خسائر تاريخية للتجارة الدولية

أكبر انخفاض في حجم التجارة العالمية
والإنتاج العالمي منذ الحرب العالمية
الثانية في السنوات الثلاث الماضية

تضاعفت الخسائر باندلاع الأزمة الروسية_ الأوكرانية

285

مليار دولار أمريكي

انخفاض في التجارة العالمية؛ نتيجة
الأزمة الروسية_ الأوكرانية

”

سيشعر الأفراد في جميع أنحاء العالم بتكاليف انخفاض التجارة والإنتاج جراء الحرب الأوكرانية؛ نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وتوقف السلع التي تصدرها روسيا وأوكرانيا.

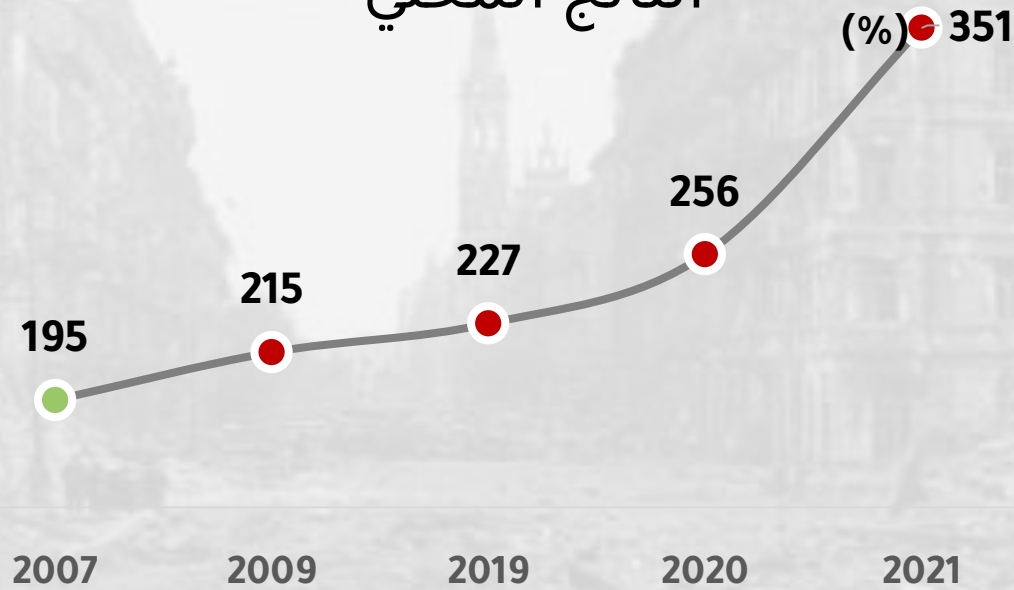


WORLD TRADE
ORGANIZATION



تفاقم عبء المديونية العالمية

تطور الدين العالمي كنسبة من
النتاج المحلي



303
تريليون
دولار أمريكي

حجم المديونية العالمية لعام ٢٠٢١

أكبر طفرة منذ
أكثر من
خمسين عامًا



دول أصبحت في حالة مديونية حرجة بالفعل

قيمة ما تمثله مديونية
الأسواق الناشئة **80%**

من حجم الدين العالمي عام ٢٠٢١

معهد التمويل الدولي

مستوى الدين الحكومي في بلدان العالم (٣٠ أبريل ٢٠٢٢)

من بلدان العالم
الأشد فقرًا **60%**

أصبحت إما في **حالة مديونية حرجة**
بالفعل، وإما معرضة لمخاطر
مرتفعة

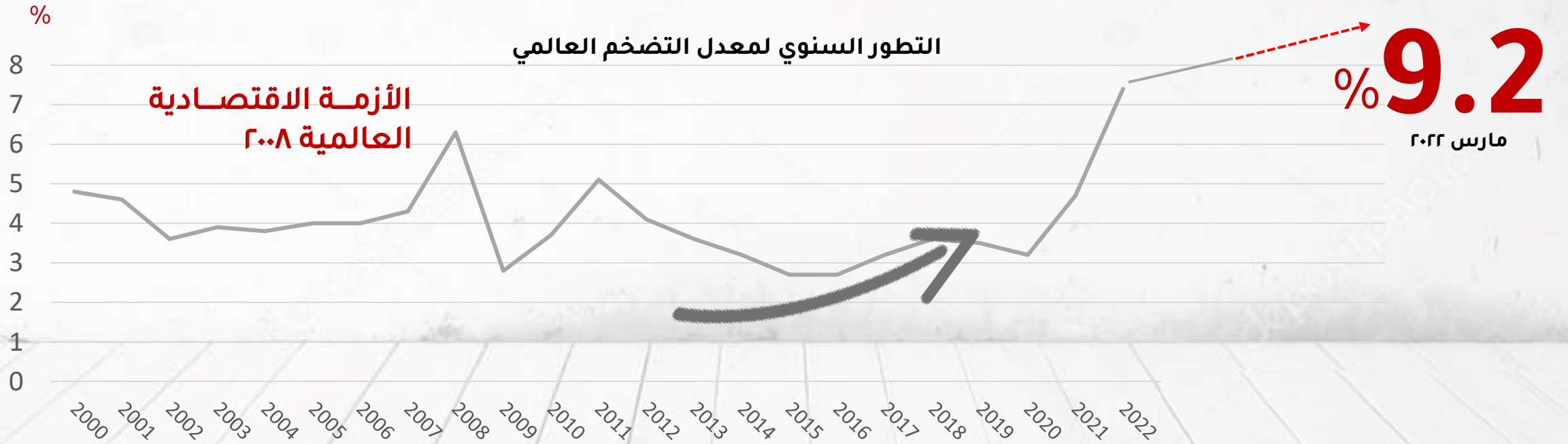
البنك الدولي



أصبح التضخم تحديًا عالميًا لدى الدول المتقدمة أيضًا.

زيادات غير مسبوقة
للتضخم العالمي

06





تقديرات التضخم ٢٠٢٢

معدل التغير السنوي في أسعار
المستهلكين في بلدان العالم



<https://blogs.imf.org/2022/04/27/inflation-to-be-elevated-for-longer-on-war-demand-job-markets/>



معظم دول العالم تتعرض لضغوط تضخمية

121 دولة

تعرضت لمخاطر ارتفاع
معدلات التضخم

الأسواق الناشئة
والاقتصادات النامية

الاقتصادات المتقدمة

102 من أصل

165 دولة

19 من أصل

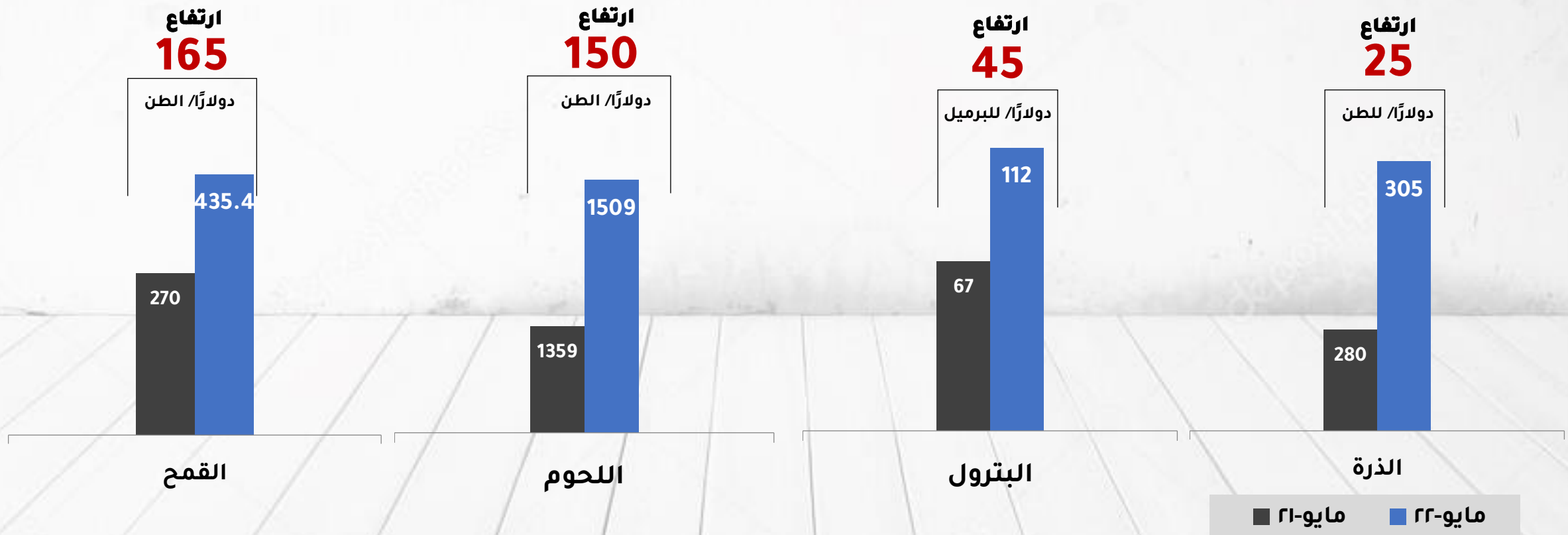
40 دولة



طفرة في أسعار السلع العالمية منذ بداية عام 2020

ارتفاعات قياسية لأسعار السلع الأساسية

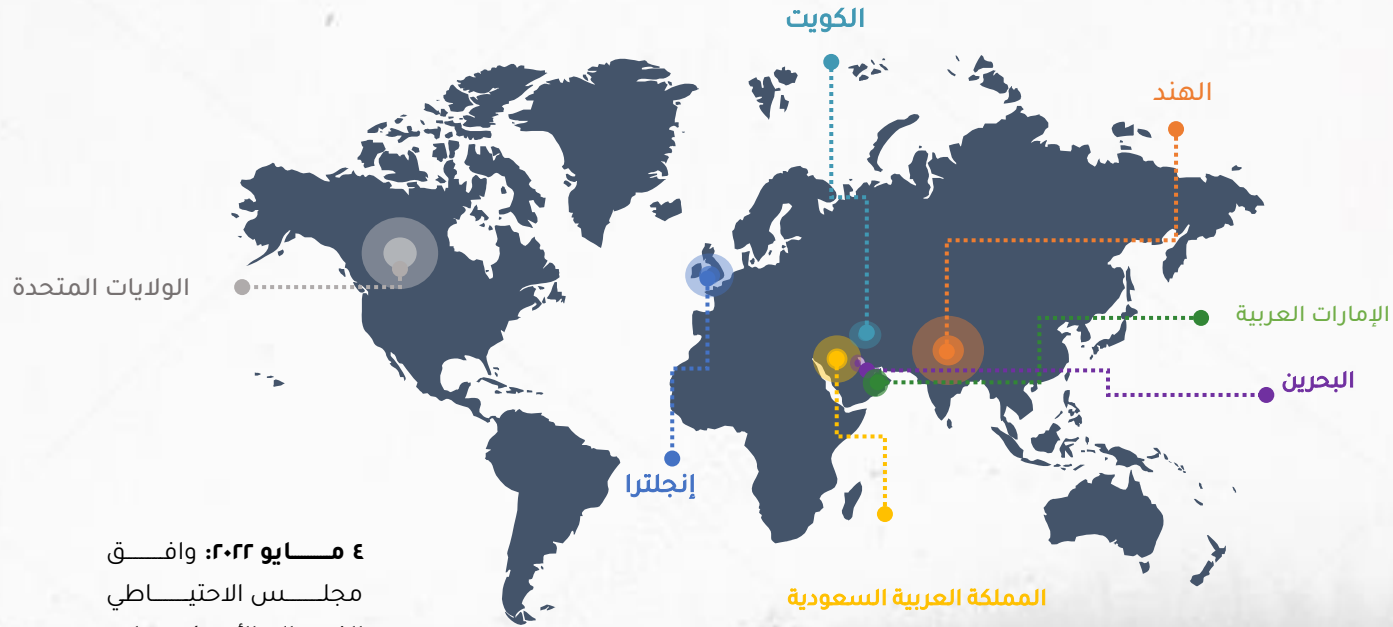
ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية قبل الأزمة الاقتصادية وبعدها الاقتصادية العالمية





هناك توجُّهٌ عالميٌ نحو سياسات التشديد النقدي لمواجهة ارتفاع الأسعار

الدول التي قامت برفع معدلات الفائدة خلال عام ٢٠٢٢



٤ مايو ٢٠٢٢: وافق
مجلس الاحتياطي
الفيدرالي الأمريكي على
زيادة نادرة في معدل
الفائدة بمقدار نصف
نقطة مئوية، مع خطة
لتقليص محفظة أصوله
بالبالغة ٩ تريليون دولار
أمريكي



أدت تلك المؤشرات إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية عالمياً..
فهي شديدة التشابك .. ولا تعرف حدوداً .. وتأثرت كل الدول..

143 دولة

خفّض صندوق النقد الدولي
توقعاته لنسب نموها في أبريل
٢٠٢٢؛ بسبب الأزمة الاقتصادية.



المؤسسات الدولية تؤكد سيطرة حالة من عدم اليقين تعبر عنها في ظل الأوضاع الراهنة



يواجه الاقتصاد العالمي -في آن واحد- جائحة "كورونا"، وارتفاع معدلات التضخم، وعدم اليقين بشأن السياسات العامة.

من المتوقع أن **يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً حاداً** في خضم مخاطر جديدة ناجمة عن متحورات فيروس "كورونا"، وارتفاع مستويات التضخم، والديون التي تهدد التعافي في الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية.

١٩ أبريل ٢٠٢٢



بعد اندلاع الحرب الروسية_الأوكرانية، التي تمثل نكسة هائلة للانتعاش العالمي، يواجه العالم اليوم **أزمة بعد أزمة**. ولأول مرة منذ سنوات عديدة، أصبح التضخم خطرًا واضحًا وقائمًا في العديد من دول العالم.





”

تلقي الحرب بظلالها القاتمة على الآفاق الاقتصادية العالمية في ظل تسارع معدلات التضخم.

كما تتسبب الحرب في **تفاقم سلسلة صدمات الإمداد** التي لحقت بالاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة.





”

إنَّ الحرب في أوكرانيا كارثية على
المستوى العالمي، وستؤدي إلى
تقليص النمو للعالم أجمع، وسيمتد
تأثيرها الاقتصادي إلى ما وراء حدود
أوكرانيا.

ديفيد مالباس

رئيس البنك الدولي

٤ مارس ٢٠٢٢

”

يمكن أن تُوقع هذه الأزمة نحو
١,٧ مليار شخص - أكثر من
خُمس البشرية - في براثن
الفقر، والعوز، والجوع على
نطاق لم نشهده منذ عقود.

أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

١٢ أبريل ٢٠٢٢



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

تأثيرات الأزمة على الاقتصاد المصري

02



تحقيق معدلات
نمو إيجابية

تتجاوز

6
%

دخلت مصر أزمة "كورونا"

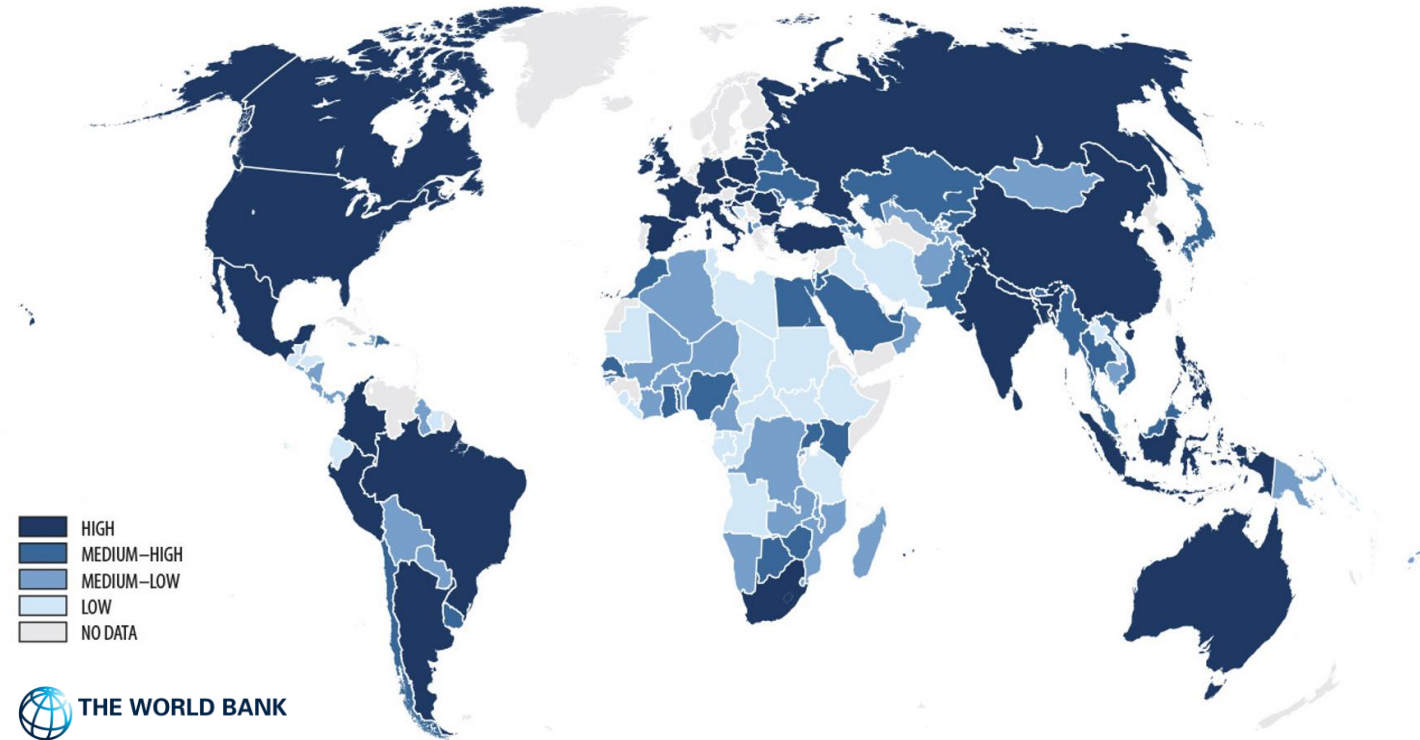
وهي في مركز قوي على نحو

استثنائي، وهذا ما خفف عنها

حدة الصدمة الأولى لها.



مؤشر نشاط استجابة السياسة المالية لأزمة كوفيد- ١٩ (أكتوبر ٢٠٢٠)



يعكس المؤشر عدد السياسات المنفذة في القطاع المصرفي، وتوفير السيولة/ التمويل، ونظم الدفع، والأسواق المالية في كل دولة.

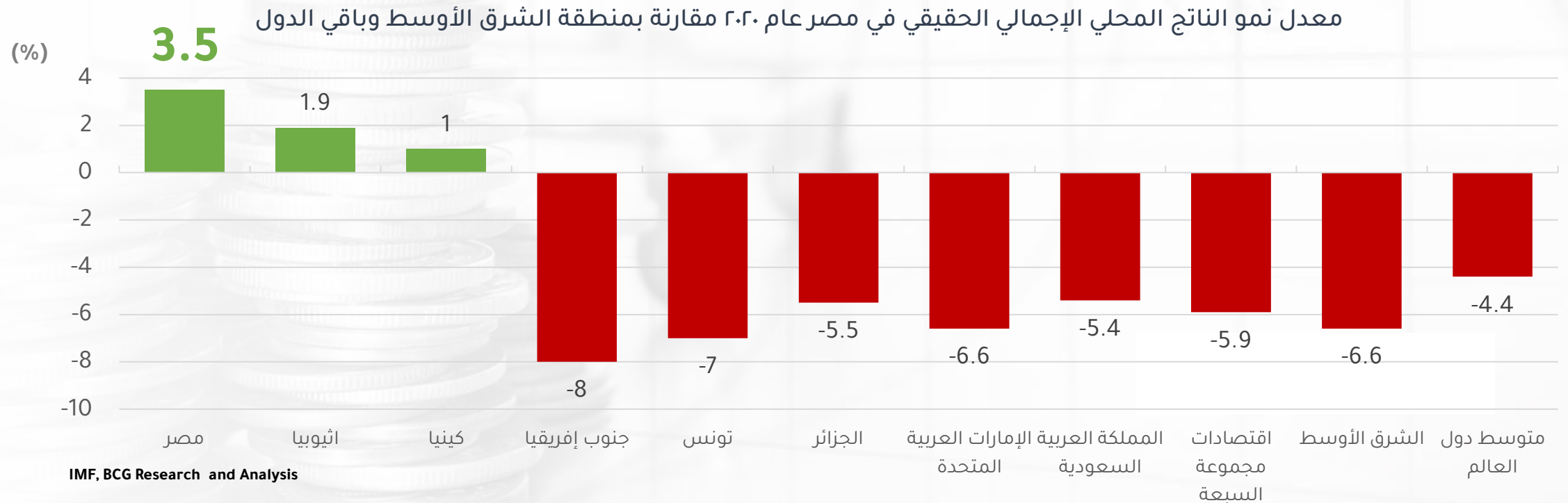
Source: World Bank COVID-19 Financial Sector Policy Response Database.

مصر بين دول العالم
التي تبنت أكبر عدد
من التدابير المالية
للتصدي إلى تداعيات
جائحة "كوفيد-١٩"
خلال عام ٢٠٢٠.



كنا قادرين على الاستجابة السريعة، والبناء على السجل الحافل من الإصلاح الاقتصادي ونفذنا سياسات كفيلة للمحافظة على معدلات النمو

تحقيق معدلات نمو إيجابية رغم الجائحة





”

ومع تلاشي حدة أثر أزمة

”كورونا“، سجلنا مؤشرات

إيجابية قوية تعكس حجم

مرونة الاقتصاد المصري.

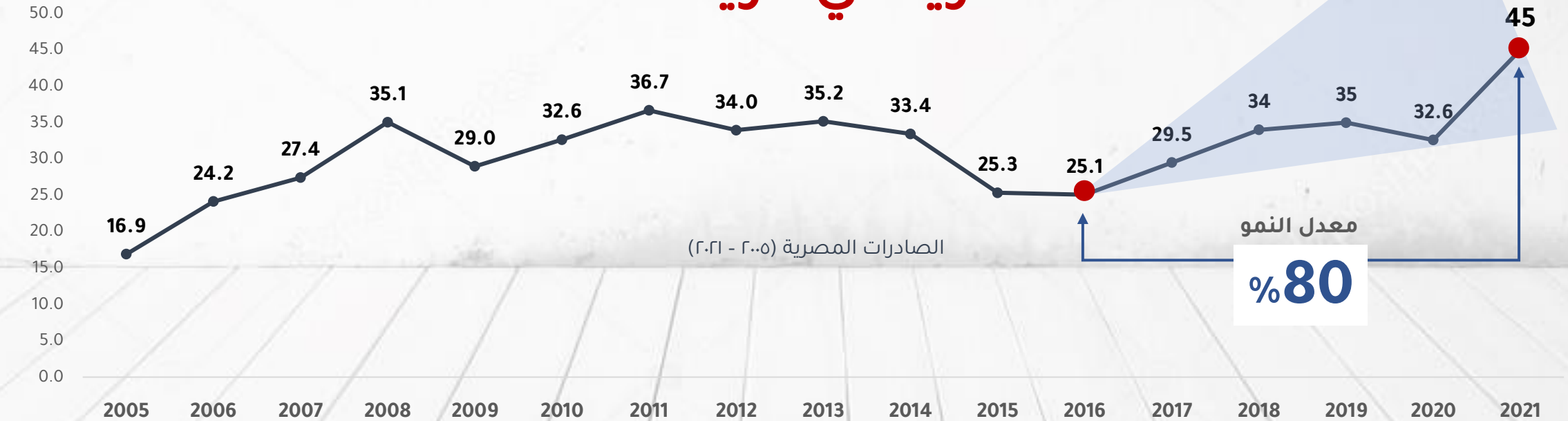


نسبة زيادة صادرات
الغاز عام ٢٠٢١ **550%**

تنامي الطاقات التصديرية

أعلى قيمة للصادرات
المصرية في تاريخها

(مليار دولار)





02 تعافٍ ملحوظ في النمو الاقتصادي

5.9%

زيادة توقعات صندوق النقد لنمو
الاقتصاد المصري، مقارنة بتوقعات يناير
٢٠٢٢، وذلك على الرغم من خفضه
لتوقعات النمو لنحو ١٤٣ دولة.

9%

نسبة نمو الاقتصاد
المصري
خلال النصف الأول من
عام ٢٠٢٢-٢٠٢١.



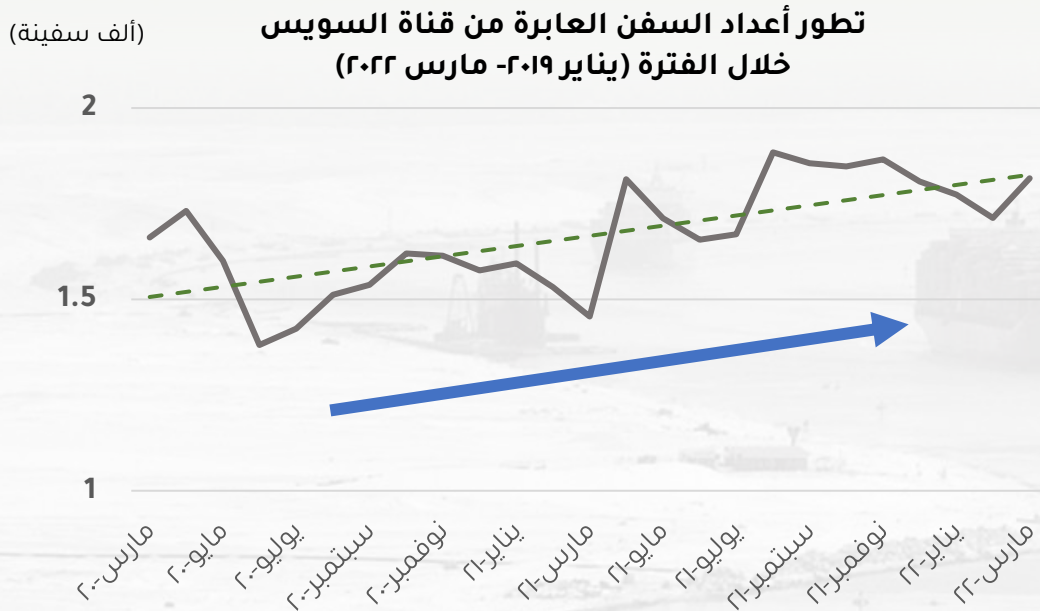
إيرادات غير مسبوقة لقناة السويس

03

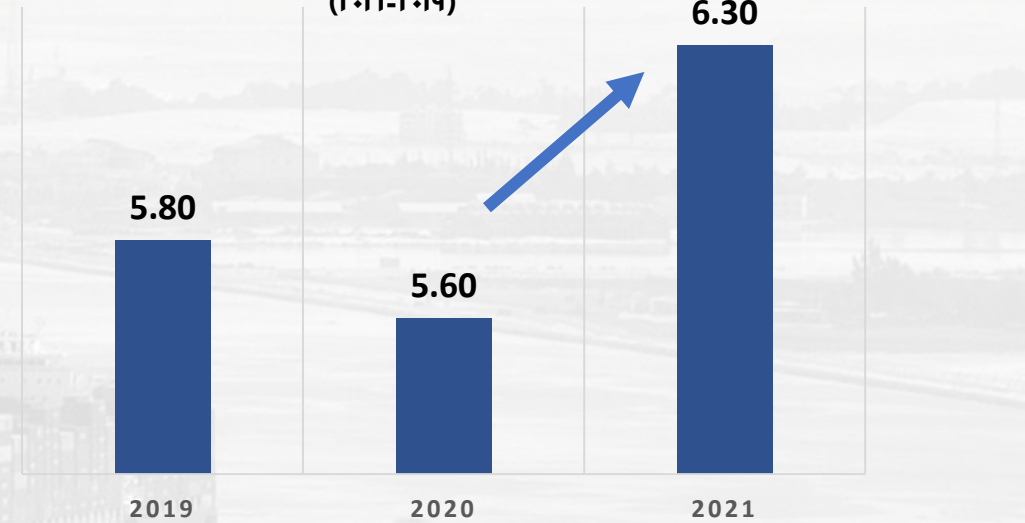
متوسط الارتفاع في متحصلات قناة السويس،
وأعداد السفن العابرة خلال عام ٢٠٢١

13%

..على الرغم من الأزمات التي يُعاني منها العالم منذ تفشي جائحة "كورونا" في عام ٢٠٢٠



تطور متحصلات قناة السويس خلال الفترة
(٢٠١٩-٢٠٢١)
(مليار دولار)



تحقيق مصر فائضًا في الميزان البترولي

05

84.3%

نسبة ارتفاع صادرات قطاع
البترول (النفط، والغاز،
والبتروكيماويات) خلال عام
٢٠٢١ لتصل إلى **١٢,٩ مليار**
دولار، مقابل ٧ مليارات
دولار خلال عام ٢٠٢٠.

تعافٍ تدريجيّ لقطاع السياحة

06

نسبة نمو إيرادات
السياحة خلال
النصف الأول من
٢٠٢٢/٢٠٢١ لتصل ٥,٨
مليار دولار.

222%





”

أبقت وكالتا ستاندرد آند بورز وفيتش التصنيف الائتماني لمصر عند BB وB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري.

وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة الناجم عن الحرب الروسية_ الأوكرانية، والذي زاد من الضغوط على المالية العامة للدولة.



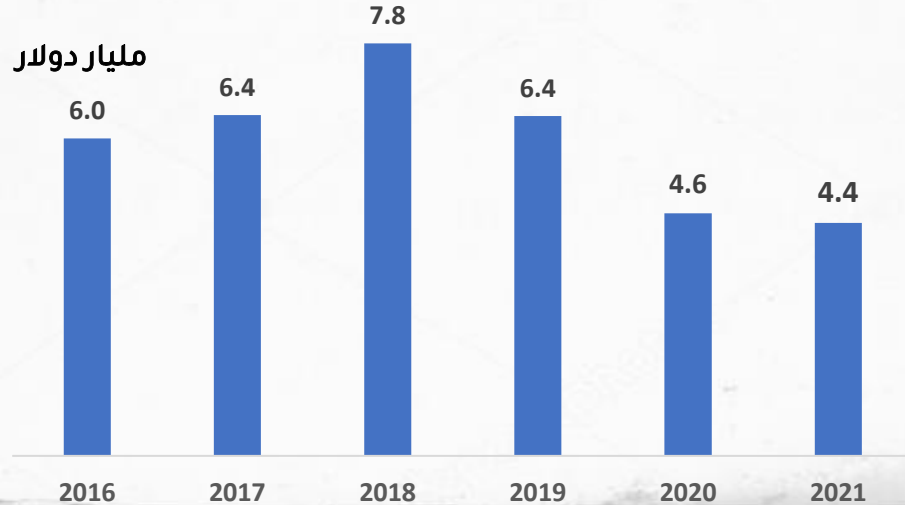


للحرب الروسية _ الأوكرانية تأثير واسع على الاقتصاد المصري، وتوقعات باستمراره خلال العام الجاري.



مصر ليست الوحيدة، لكن لدينا حالة خاصة بعض الشيء؛ لأن لنا صلات تجارية وسياحية قوية بدول الأزمة وأوروبا..

حجم التبادل التجاري بين مصر و (روسيا/أوكرانيا)



Source: trade map

واردات الحبوب من
روسيا وأوكرانيا

من إجمالي واردات
مصر من الحبوب

خلال عام ٢٠٢١

42%





تأثير كبير محتمل على إيرادات النقد الأجنبي من السياحة

ارتباط مصر بدول الصراع

01

السياحة الروسية
والأوكرانية

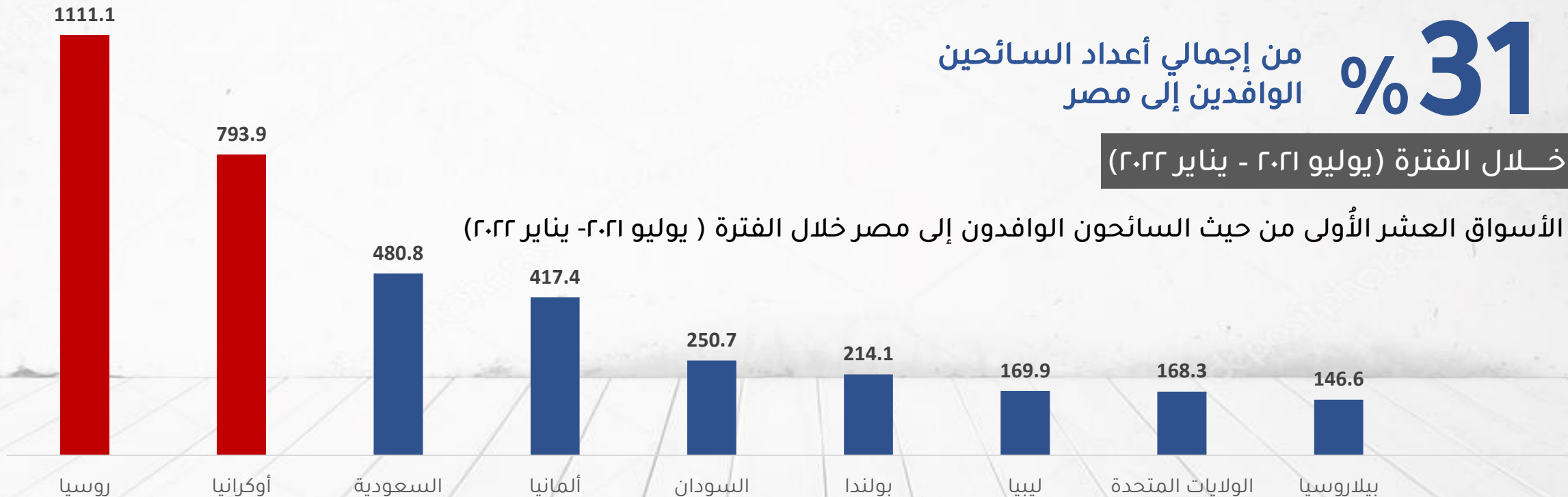
من إجمالي أعداد السائحين
الوافدين إلى مصر

31%

خلال الفترة (يوليو ٢٠٢١ - يناير ٢٠٢٢)

الأسواق العشر الأولى من حيث السائحون الوافدون إلى مصر خلال الفترة (يوليو ٢٠٢١ - يناير ٢٠٢٢)

(ألف سائح)





أثر الأزمة الروسية . الأوكرانية على

الموازنة العامة

سنويًا

تأثيرات
غير
مباشرة

335
مليار جنيه

الأجور والمعاشات - الحماية الاجتماعية - إعفاءات ضريبية

تأثيرات
مباشرة 130
مليار جنيه

أسعار السلع الاستراتيجية - البترول - أسعار الفائدة - السياحة





بالإضافة إلى تحديات متلاحقة أخرى..

01 ضعف السيولة الأجنبية؛
نتيجة خروج رؤوس الأموال الساخنة

02 تباطؤ معدلات استثمارات
القطاع الخاص المصري

03 ارتفاع فائدة الاقتراض السيادي **04** مؤشرات الدين الخارجي

05 تراجع معدلات جذب
استثمارات أجنبية مباشرة





جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

إجراءات التعامل مع الأزمة

03

تكليف الحكومة بعقد مؤتمر صحفي عالمي لإعلان خطة التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية

التكليفات الاقتصادية الرئاسية

تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في النشاط الاقتصادي، ودعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي.

الإعلان عن برنامج لمشاركة القطاع الخاص في الأصول المملوكة للدولة بمستهدف ١٠ مليارات دولار سنوياً ولمدة ٤ سنوات.

الإعلان عن خطة واضحة ملزمة لخفض الدين العام كنسبة من الدخل القومي وكذلك عجز الموازنة على مدار 4 سنوات قادمة.

طرح رؤية متكاملة للنهوض بالبورصة المصرية تشمل طرح شركات مملوكة للقوات المسلحة.

توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية.





تعزير دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

1



قبل التطرق إلى الحلول

لابد من تناول الموضوعي
لأسباب المشكلة..

زيادة متسارعة للأعباء التي تتكبدها الدولة لتلبية الاحتياجات الأساسية

مليون فرصة عمل
مطلوب توفيرها سنويًا

حجم قوة
العمل

29.3

مليون فرد
2021

18.9

مليون فرد
2000

عام ٢٠٣٠
يتوقع أن يصل سكان مصر إلى
119.8 مليون نسمة
هذا العدد يساوي عدد سكان



قفزات سكانية مرتفعة
في فترات قصيرة

103.3
ملايين نسمة

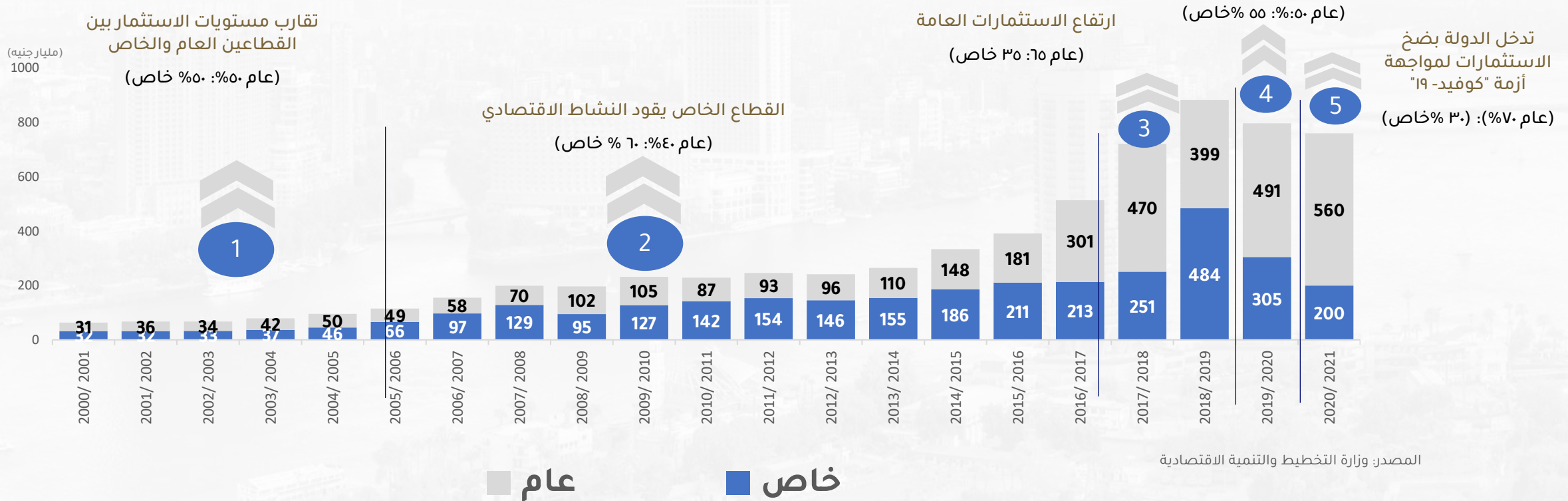
2022

حجم السكان لا يتناسب
مع قدرات الدولة من
إتاحة الخدمات الأساسية



مراحل متباينة للعلاقة بين القطاعين العام والخاص خلال ٢٠ عامًا

مراحل تطور الاستثمارات العامة والخاصة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٢١/٢٠٢٠)



دوافع وانعكاسات تحرك الدولة في النشاط الاقتصادي

"ما بعد عام ٢٠١٣"



دوافع تدخل الدولة



ارتفاع معدلات البطالة

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

انخفاض صافي احتياطي النقد الأجنبي

ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة

تراجع تصنيف مصر في المؤشرات الدولية 6 مرات خلال عامين



3 اتجاهات تبنتها الدولة لتصحيح المسار الاقتصادي



1 ضخ استثمارات حكومية داعمة

1

2 تنفيذ المشروعات القومية

2

3 إطلاق إصلاحات اقتصادية
(برنامج الإصلاح الاقتصادي)

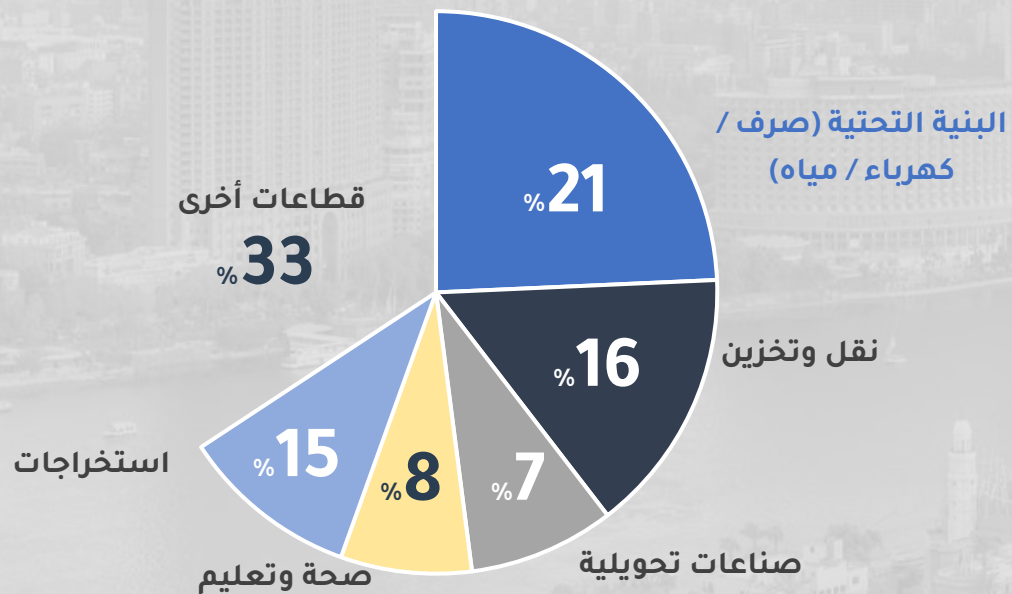
3

ضخ استثمارات حكومية داعمة

نصف الاستثمارات العامة

تم توجيهها لقطاعات البنية التحتية، والنقل، والتعليم، والصحة خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠٢٠/٢٠٢١)

بما ينعكس إيجاباً على تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص، وتحسين معيشة المواطنين.

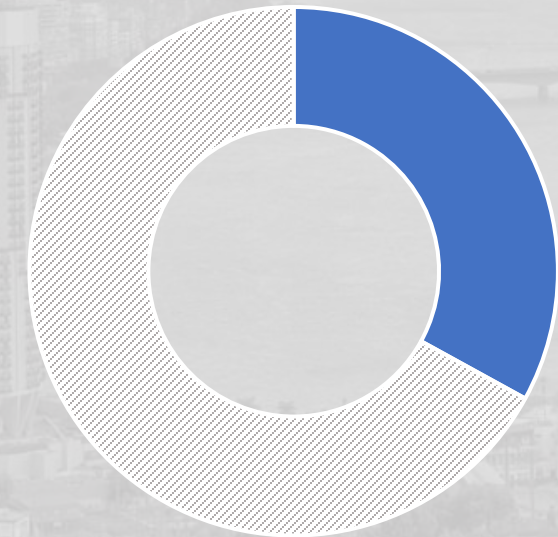




تنفيذ المشروعات القومية

المشروعات القومية وسياسات الاستثمار
سبيلنا نحو تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

(البنية التحتية - النقل - التوسع العمراني -
الكهرباء - الصناعة - الزراعة - ...)

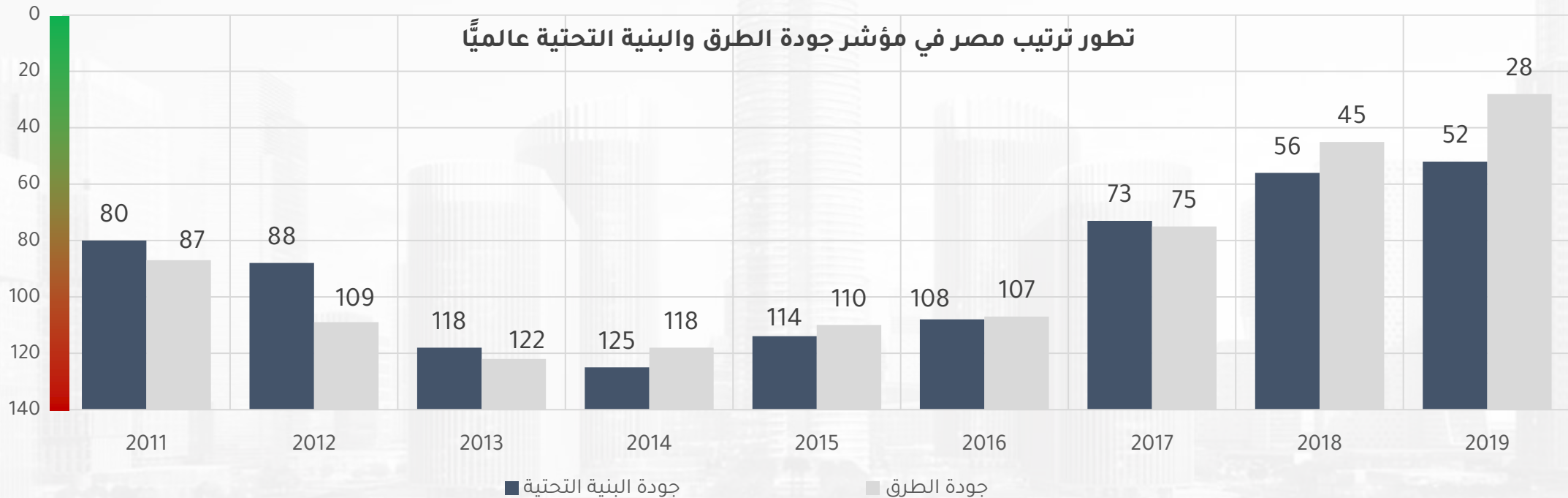


ثلث الاستثمارات العامة
موجه للمشروعات القومية



قفزات غير مسبوقه في مؤشرات البنية التحتية

تحسُن تصنيف مصر في المؤشرات الدولية



Source: World Economic Forum, "Global Competitiveness Report", various issues.

تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

تم إطلاق هذا البرنامج في أبريل ٢٠٢١، باعتباره مرحلة ثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بدأته مصر نهاية عام ٢٠١٦؛ والذي يستهدف لأول مرة تحديث جانبي العرض والطلب، وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

تؤثر هذه الإصلاحات بشكل رئيس على مستويات الإنتاجية التي تعدّ بدورها أهم وسيلة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات إلى القطاع الحقيقي.





تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

التدريب بقطاع
الاتصالات

ألف
متدرب 155

ألف مهني 80

شركات ناشئة
وفرق عمل 210

تعزيز الشمول المالي
و إتاحة التمويل

115%

معدل النمو في عدد
المواطنين الذين
يملكون حساب
معاملات مالية في عام
٢٠٢١

تسهيل حركة
التجارة وتطويرها

50%

نسبة انخفاض في متوسط
زمن الإفراج الجمركي بعد
تطبيق منظومة النافذة
الواحدة.

زيادة الصادرات غير
البتروولية

34%

نسبة الزيادة في الصادرات
غير البتروولية خلال عام ٢٠٢١

ثانيًا انعكاسات تدخل الدولة

قبل الأزمة الاقتصادية العالمية

7.4%

5.6%

44.5 مليار دولار

6.3%

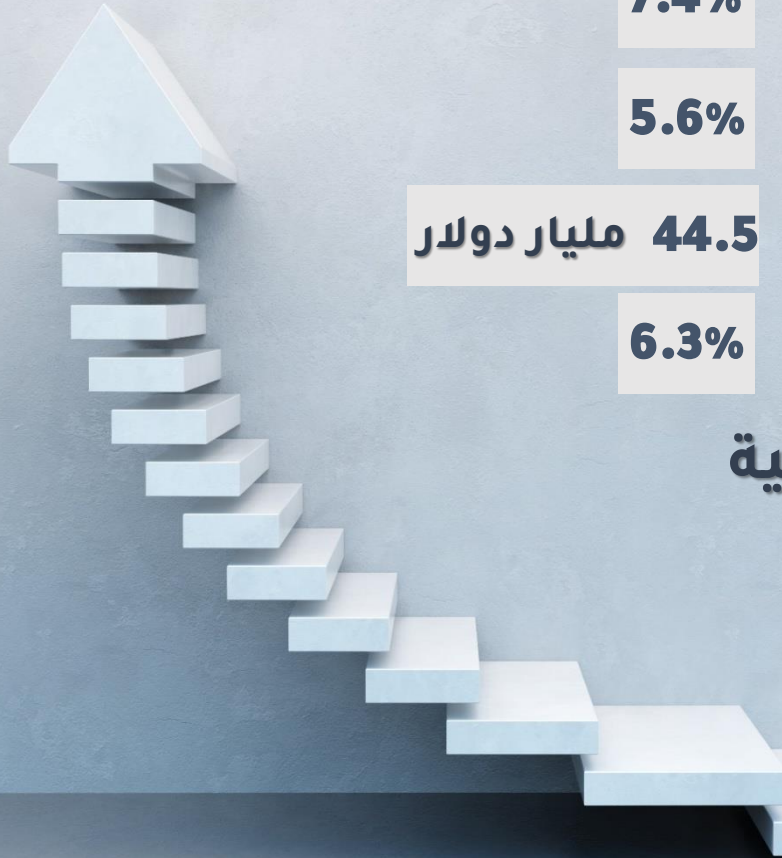
انخفاض معدلات البطالة

ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي

ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي

انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة

تحسُّن تصنيف مصر في المؤشرات الدولية





رؤية مستقبلية للحكومة.. لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد



نستهدف قطاعًا خاصًا قادرًا على ..
خلق المزيد من فرص العمل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، والمشاركة في
إقامة البنية التحتية، والمنافسة الدولية

لتصبح

65 %

من إجمالي
الاستثمارات المنفذة

نسعى إلى

رفع نسبة مشاركة
القطاع الخاص

خلال 3 سنوات



معاور التحرك لتعزيز مساهمة القطاع الخاص

01 تحسين مناخ الأعمال

02 إطلاق حزمة من الحوافز المتنوعة

03 فتح قنوات تواصل مباشرة مع القطاع الخاص



محاور التحرك لتعزيز مساهمة القطاع الخاص

تحسين مناخ الأعمال





01



الإعلان عن وثيقة سياسة ملكية الدولة

الانتهاء من خريطة تواجد الدولة في
الأنشطة الاقتصادية ضمن برنامج
عمل سياسة ملكية الدولة للأصول

مستهدف الإعلان عن الوثيقة - مايو ٢٠٢٢



الهدف

تحديد سياسة ملكية الدولة
في النشاط الاقتصادي

الأنشطة الاقتصادية التي تتواجد فيها
الدولة خلال السنوات العشر المقبلة





تم تحديد تخارج الدولة من القطاعات استنادًا إلى:

عدد من المعايير والمحددات الرئيسية والتي من بينها معايير المنظمات الدولية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

التجارب الدولية الرائدة.

الدروس المستفادة من الأزمات العالمية والتي أثَّرت على الدولة خلال السنوات السابقة.

ستتم المراجعة الدورية للقطاعات التي تتواجد فيها

الدولة؛ لتحديد جدوى البقاء أو التخارج منها

إطار عمل متكامل لتعزيز دور القطاع الخاص

تخارج كامل

قطاعات / أنشطة سيتم التخارج منها بشكل كامل.

تخفيض/ تثبيت

قطاعات / أنشطة سيتم تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية الموجهة إليها.

الاستمرار / زيادة

قطاعات ستتواجد بها الدولة بشكل مستمر، وفقاً لما تتسم به من أبعاد استراتيجية أو اجتماعية، ولكن سيتم تنفيذ العديد من المشروعات بمشاركة القطاع الخاص.



02



التزام الدولة بتسييل أصول بقيمة ١٠ مليارات دولار سنويًا لمدة 4 سنوات

إتاحة مشاركة القطاع الخاص في عدد من أصول الدولة

تم إعداد برنامج لجذب استثمارات في مجموعة من الأصول المصرية في عدة قطاعات واعدة؛ لعرضها على الصناديق الإقليمية والدولية

15
مليار دولار
وجار تقييم أصول
بقيمة تتجاوز
كمرحلة عاجلة

■ مشروعات تحلية المياه

■ مشروعات بقطاع التعليم

9.1
مليارات دولار
تم الانتهاء من
تقييم أصول بقيمة

■ مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة

■ أصول عقارية بالمدن الجديدة

■ مشروعات بقطاع الاتصالات

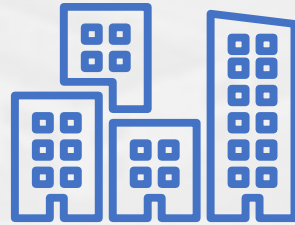


منظومة الحصول على الأراضي للمشروعات الصناعية

03



يتم تسعير الأراضي بناء
على قيمة المرافق.



التحول إلى نظام حق
الانتفاع في الأراضي
الصناعية.

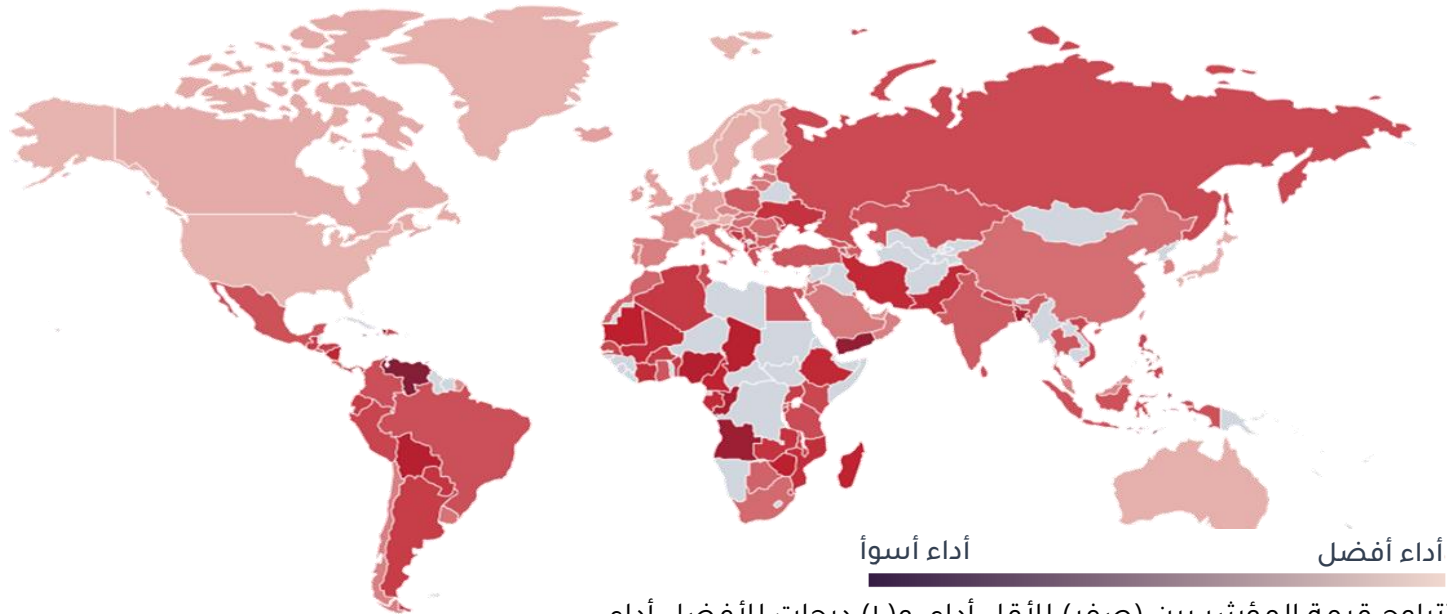




استراتيجية قومية متكاملة للملكية الفكرية

نتائج المؤشر الدولي لحقوق الملكية ٢٠٢١ تشير إلى تواضع الأداء المصري

سجل مؤشر مصر ٥,٣٧٩ درجة، لتحل بذلك المرتبة ١٠ إقليمياً (من بين ١٤ دولة) كذلك احتلت المرتبة ٦٤ عالمياً، من بين ١٢٩ دولة شملها المؤشر.



تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر) للأقل أداء، و(١٠) درجات للأفضل أداء.

Source: International Property Rights Index 2021, <https://www.internationalpropertyrightsindex.org/>

تكليف اللجنة المشكلة بشأن صياغة
استراتيجية قومية متكاملة للملكية
الفكرية باعتبارها أهم روافد الثورة
الصناعية الرابعة

- مراجعة تشريعات الملكية الفكرية.
- رفع درجة الوعي والاستعداد المجتمعي بالملكية الفكرية.
- التعامل مع الاستغلال الاقتصادي لنتائج البحوث المصرية.
- دراسة إنشاء جهاز قومي للملكية الفكرية.



05



تحسين مناخ المنافسة

وجود الدولة في النشاط الاقتصادي سيكون
محدّدًا بمعايير ومبادئ التنافسية.

02

تفعيل دور جهاز حماية
المنافسة، ومنع الممارسات
الاحتكارية

01

سيتم نقل تبعًا تبعية كافة
الجهات التنظيمية لرئاسة
مجلس الوزراء

استمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى
تحسين مؤشرات الاقتصاد الحقيقي



06 تسهيل إجراءات الشركات الناشئة



٥

- تفعيل قوائم بيضاء للموردين



٤

- تسهيل اشتراطات إقامة شركات الفرد الواحد



٣

- تعديل القانون للتوسع في إقامة المناطق التكنولوجية



٢

- السماح بفتح الشركات الافتراضية دون التقييد بضرورة وجود مقر فعلي للشركة



١

- إمكانية فتح وغلق الشركات بإخطار من خلال الإنترنت

تيسير إجراءات إصدار التراخيص والموافقات

توحيد جهة التعامل مع
المستثمرين

تجميع ودراسة جميع طلبات
المستثمرين في الحصول
على أراضٍ صناعية.

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢١

20
يوم عمل

للبت في جميع طلبات
المستثمرين من تاريخ تقديم
الطلب مستوفياً جميع
المستندات.

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٨٢ لسنة ٢٠٢٢



ميكنة الإجراءات الضريبية والتراخيص

ميكنة إجراءات التراخيص والسجل

ميكنة الإجراءات الخاصة بإصدار التراخيص الصناعية و السجل الصناعي.

ميكنة إجراءات الإقرارات الضريبية

ميكنة إجراءات العمل الخاصة بالإقرارات الضريبية، واستبدال الإجراءات المميكنة لإجراءات تسجيل الممولين والفحص الضريبي والربط الضريبي بالعمل الورقي بنسبة ٦٠%.



إجراءات جذب وتشجيع استثمارات القطاع الخاص

تطوير الخريطة الاستثمارية لمصر

تم إطلاق الإصدار الثالث للخريطة الاستثمارية لمصر بمجلس الوزراء في فبراير ٢٠٢٢

ميكنة ١٠٠% من المنظومة

تم استحداث نظام متكامل لإطلاق الطروحات يتيح للمستثمر التقدم على الطروحات، ومتابعتها ومراحل دراسة الطلبات، ودفع المستحقات المالية وإجراء القرعة وعلان النتائج إلكترونياً، بنسبة ١٠٠% دون تدخل بشري عليها،



محاور التحرك لتعزيز مساهمة القطاع الخاص

إطلاق حزمة من الحوافز
المتنوعة



التوسع في توفير حوافز للاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي

١ الحوافز الخاصة بقانون الاستثمار

٢ الحوافز الخضراء

٣ حوافز للاستثمار في القطاع الصحي

٤ حوافز للمدن الجديدة

٥ الرخصة الذهبية "الموافقة الواحدة"



تفعيل الحوافز الخاصة بقانون الاستثمار



السماح للمشروعات الاستثمارية العاملة في عدد من القطاعات بالتمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في قانون الاستثمار والتي تتضمن نسبة (٥٠%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ)، ونسبة (٣٠%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب).



إقرار حزمة من الحوافز الخضراء

بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٢

الاستثمارات المتوقعة في مشروعات الهيدروجين الأخضر والتي تم اقتراحها من مستثمرين عالميين

المستثمرون المحتملون	مشروعات المرحلة التجريبية حتى عام ٢٠٢٦	مشروعات المرحلة الاولى حتى عام ٢٠٣٠	إجمالي حجم الاستثمار المتوقع حتى عام ٢٠٣٥ و ما بعد	حصة الدولة* (بنسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥% من حجم الاستثمار في المرحلة الاولى)
	١,٩ مليار دولار	١٠ مليار دولار	٢٥ مليار دولار	٠,٥٠ - ٠,٦٣ مليار دولار
	جاري تحديدها	٥,٢ مليار دولار	١٥,٦ مليار دولار	٠,٢٦ - ٠,٣٣ مليار دولار
	٠,٥ مليار دولار	٤,٧ مليار دولار	١٤ مليار دولار	٠,٢٤ - ٠,٢٩ مليار دولار
	جاري تحديدها	٥ مليار دولار	+٥ مليار دولار**	٠,٢٥ - ٠,٣١ مليار دولار
	٠,٦ مليار دولار	١ مليار دولار	٣ مليار دولار	٠,٠٥ - ٠,٠٦ مليار دولار
	١,١ مليار دولار	٠,٨ مليار دولار	١,٩ مليار دولار	٠,٠٤ - ٠,٠٥ مليار دولار
	١,١ مليار دولار	١١,٣ مليار دولار	١٢,٥ مليار دولار	٠,٠٥٧ - ٠,٠٧١ مليار دولار
	١ مليار دولار	٣,٦ مليار دولار	+٤,٦ مليار دولار**	٠,١٨ - ٠,٢٣ مليار دولار
	الإجمالي	٦,٣ مليار دولار	٤١,٥ مليار دولار	٨١,٦ مليار دولار

** متمثلة في مساهمة صندوق مصر السيادي والشركة المصرية لنقل الكهرباء ومساهمة محتملة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس
جاري تحديد إجمالي الاستثمار بناء على إجمالي المرحلة الثانية

الحوافز التي تم إقرارها جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر



الأربعاء ١١ مايو ٢٠٢٢



الأحد ٢٤ أبريل ٢٠٢٢



الخميس ١٣ مارس ٢٠٢٢

توقيع مذكرتي تفاهم جديدتين للتعاون في تطوير محطات إنتاج الهيدروجين الأخضر بمصر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وعلى ساحل البحر المتوسط.

توقيع اتفاقية إنتاج الهيدروجين الأخضر بكميات تتراوح بين ٥٠ - ١٠٠ ميجاوات، وذلك بين كل من صندوق مصر السيادي، وشركة "سكاتك النرويجية" للطاقة المتجددة، وشركة "فرتيجلوب" المملوكة لشركة "أوراسكوم الهولندية" (OCI N.V)، و"أدنوك" الإماراتية.

توقيع مذكرة تفاهم بين كل من الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وصندوق مصر السيادي، والشركة المصرية لنقل الكهرباء، وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحالف شركتي "توتال" الفرنسية، و"إنارة كابيتال" المصرية، وذلك لإقامة مشروع لإنتاج الأمونيا الخضراء من الطاقة النظيفة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالسخنة.

تحفيز الاستثمارات الخاصة في القطاع الصحي

- وافق مجلس الوزراء على حزمة من الإجراءات؛ لتحفيز القطاع الخاص لضخ مزيد من الاستثمارات في القطاع الصحي، وشملت تلك الإجراءات ما يلي:
- الموافقة على مشروع قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بتوزيع الأنشطة الاستثمارية بالقطاع الصحي على النطاق الجغرافي لكل من القطاعين (أ) و (ب) نفاذاً لحكم المادة (١١) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والتي تنص على منح المشروعات الاستثمارية حافزاً استثمارياً خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، بنسبة (٥٠%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ) ونسبة (٣٠%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب).
 - الموافقة على طلبات الاستحواذ والاستثمار المقدمة من القطاع الخاص في قطاع الرعاية الصحية، والتي تصل نسبة أسهم الاستحواذ بها بعد التنفيذ إلى أقل من ١٠%، مع استكمال دراسة باقي الطلبات المقدمة، والتي تزيد نسبة أسهم الاستحواذ بها بعد التنفيذ على ١٠%.
 - قيام اللجنة المعنية بوضع الاشتراطات والضوابط الخاصة بعمليات الاستحواذ والاستثمار في الرعاية الصحية للقطاع الخاص بالانعقاد؛ لمناقشة المقترحات المقدمة من جانب كل من وزارة الصحة والسكان، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بشأن الاشتراطات والضوابط المقترحة للحصول على الموافقة على عمليات الدمج والاستحواذ في القطاع الصحي.

حوافز المدن الجديدة

٤

التخصيص الفوري للأراضي
بالمدن الجديدة على الموقع
الإلكتروني لهيئة المجتمعات
العمرانية.

جار استصدار مشروع قانون
بشأن منح إعفاءات ضريبية
لبعض المشروعات الصناعية
التي تقام في المدن الجديدة
والحدودية.

الرخصة الذهبية "الموافقة الواحدة"

تُمنح موافقة واحدة على إقامة المشروع

وتشغيله وإدارته في بعض المجالات الرائدة

البنية
التحتية

صناعة
المركبات
الكهربائية

الهيدروجين*
الأخضر

*أبرز القطاعات





محاور التحرك لتعزيز مساهمة القطاع الخاص

فتح قنوات تواصل مباشرة
مع القطاع الخاص





إنشاء وحدة وحدة لحل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء

إنهاء الموافقات من الوزارات والجهات
المعنية على المشروعات الاستثمارية
والتراخيص المختلفة، وسرعة حل
مشكلات المستثمرين.





توطين الصناعات الوطنية، مع توسيع القاعدة الإنتاجية





17.1
%

مساهمة في الناتج
المحلي الإجمالي

6.3
%

معدل النمو الصناعي
السنوي

القطاع الصناعي

حققت مؤشرات إيجابية خلال العام

المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩



إجمالي أعداد التراخيص وفقًا للقطاعات الصناعية خلال ٢٠١٨ - ٢٠٢١

(رخصة)



استحوذ قطاع الصناعات

الغذائية على النصيب الأكبر

من التراخيص المُصدرة

خلال الفترة ٢٠١٨- ٢٠٢١

51.2

ألف رخصة

تشغيل صناعي جديدة

خلال السنوات الأربع

الأخيرة



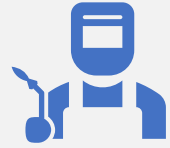
إطلاق برنامج طموح لرفع معدلات التشغيل والنمو

مع أول ٣ سنوات، سيتم توليد فرص عمل جديدة

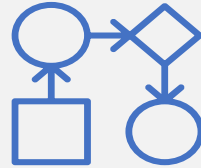
(من منتصف ٢٠٢٢ حتى منتصف ٢٠٢٥)



١٠٠ ألف
معلم خلال ٣ سنوات



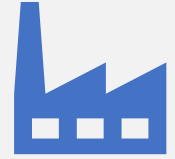
١٠٠ ألف
تشغيل من العمالة المصرية



٧٠٠ ألف
فرصة عمل جديدة في
الصناعات الكبرى



١٠٠ ألف
فرصة عمل تتولد ذاتياً في
قطاع الإنشاءات والتشييد



٣٠٠ مصنع عملاق
موجه للتصدير ومخطط
إنشائها بالتعاون مع القطاع
الخاص

قطاعات

مستهدفة لزيادة الصادرات

9

تعظيم الصادرات



صناعة الآلات و المعدات
غير المصنفة في موضع آخر



صناعة المنتجات
الصيدلانية الأساسية
والمستحضرات



صناعة منتجات المعادن
المشكلة، باستثناء الآلات
والمعدات.



صناعة منتجات المعادن
اللافلزية الأخرى



صناعة الحواسيب والمنتجات
الإلكترونية والبصرية



صناعة المركبات ذات
المحركات والمركبات
المقطورة ونصف المقطورة



صناعة المنتجات
الغذائية



صناعة معدات
النقل الأخرى



صناعة الورق
وأنشطة النشر



صناعة
المنسوجات



صناعة الفلزات
القاعدية



صناعة منتجات
المطاط واللدائن



القطاع الصناعي
المستهدفة
للاستثمار خلال
السنوات الخمس

تحفيز القطاع الخاص لتعميق الصناعة المحلية، وزيادة تنافسية المنتج المحلي
مستهدف نحو ٢٣% من إجمالي الواردات
المصرية - أكثر من ٢٠ مليار دولار



(القيمة بالمليون دولار)

قطاع الصناعات النسيجية

٢٤٥٩

(القيمة بالمليون دولار)

قطاع الصناعات الكيماوية

٤٣٤٦

قطاع الصناعات الغذائية والحاصلات
الزراعية

١٩٩٨

قطاع الصناعات الهندسية

٤٠٧٠

قطاع صناعات مواد البناء والصناعات
المعدنية

١٥٢٨

قطاع الصناعات الطبية والدوائية

٢٥٨٣



استراتيجية توطين صناعة السيارات



تم تصميم برنامج لتحفيز صناعة
السيارات قائم على

أربعة محاور رئيسة

حجم الإنتاج
السنوي

القيمة المضافة
المحلية

الانبعاثات
والالتزامات البيئية

حجم الاستثمارات
الجديدة

جاء البرنامج على
غرار التجارب
الدولية الناجحة



طرح مشروعات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر



إعادة تأهيل (بيع/ شراء) محطات الرياح
الزعفرانة - جبل الزيت



أبراج لشركات الاتصالات



شبكات نقل البترول والغاز
والتوسعات بمحطات الإسالة



مشروعات مراكز البيانات
(Data Centers)

الإعلان عن خطة واضحة مُلزمة لخفض الدين العام وعجز الموازنة

3





يتسم هيكل الدين الخارجي بأنه متوسط وطويل الأجل التوزيع النسبي لهيكل الدين الخارجي وفقًا لآجال السداد الأصلية في نهاية ديسمبر ٢٠٢١



%91.2

من إجمالي الدين الخارجي

ديون متوسطة وطويلة الأجل

%8.8

من إجمالي الدين الخارجي

ديون قصيرة الأجل

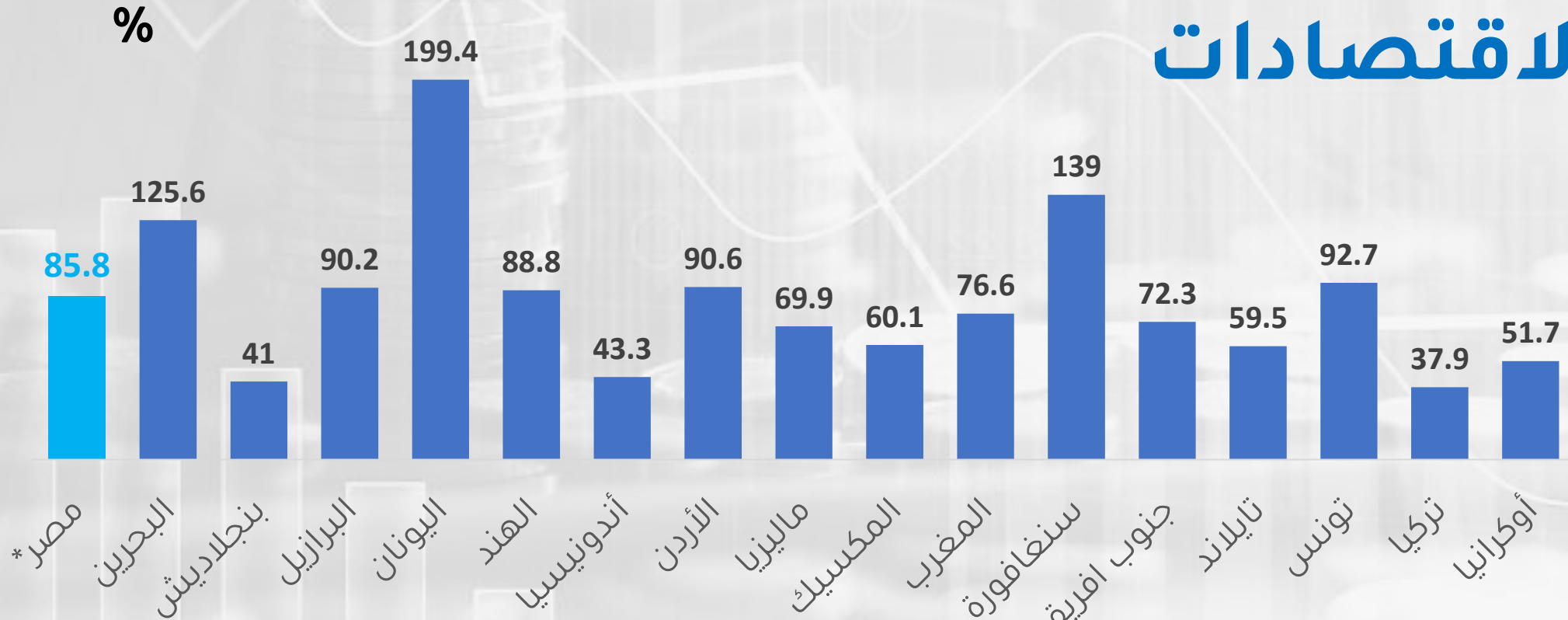




إجمالي الدين

مقارنة مصر بمجموعة من الاقتصادات

إجمالي نسبة دين الحكومة العامة للناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢١



* إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة
المصدر: وزارة المالية المصرية وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي - أكتوبر ٢٠٢١



تسعى الحكومة حثيثاً لتحسين إدارة الدين وتقليل المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل من خلال عدة قنوات رئيسية:

إطالة عمر الدين ليقترب من ٥ سنوات مع نهاية يونيو ٢٠٢٦

خفض المديونية إلى نحو ٧٥% من الناتج مع نهاية يونيو ٢٠٢٦.

خفض تكلفة الاقتراض وخدمة الدين الحكومي إلى 6% من الناتج المحلي عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تحقيق فائض أولي بنحو ٢% من الناتج سنوياً وزيادة الإيرادات الضريبية بنحو ٠,٥% من الناتج سنوياً.





عودة المسار النزولي لنسبة المديونية الحكومية للناتج المحلي بدءاً من العام الحالي (٢٠٢٢/٢٠٢١)

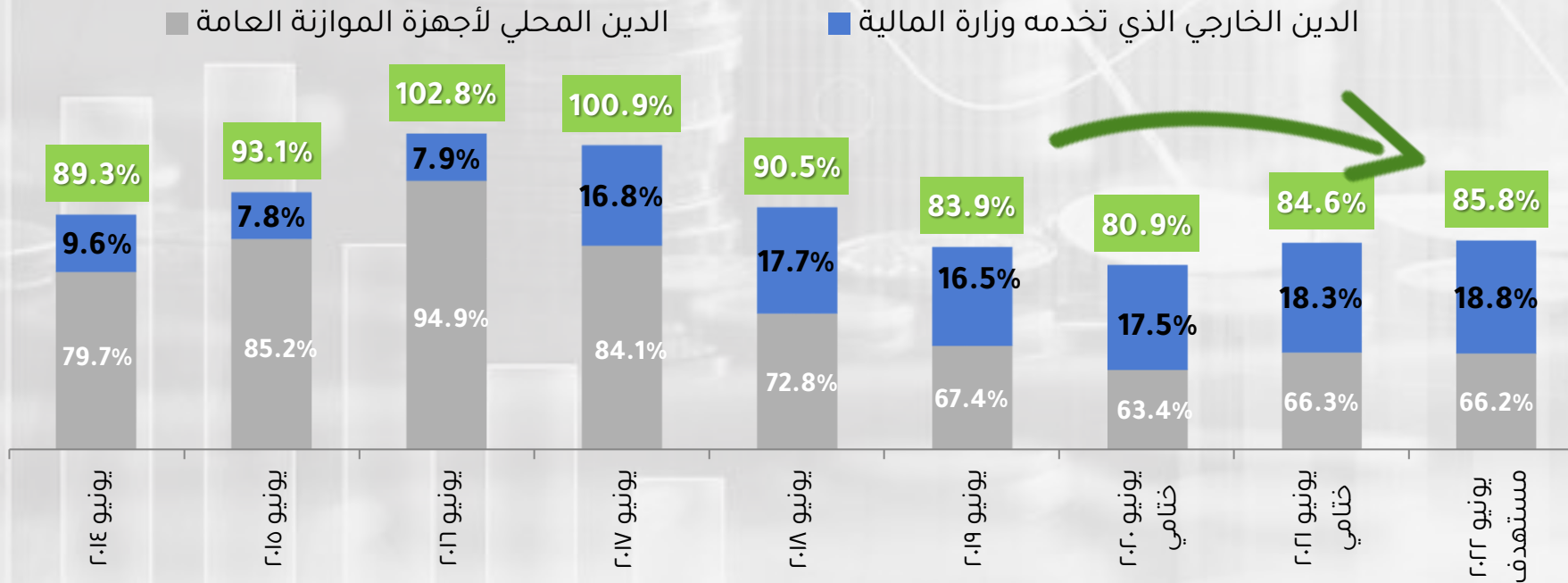
خفض نسبة المديونية

نستهدف خفض
المديونية

75%

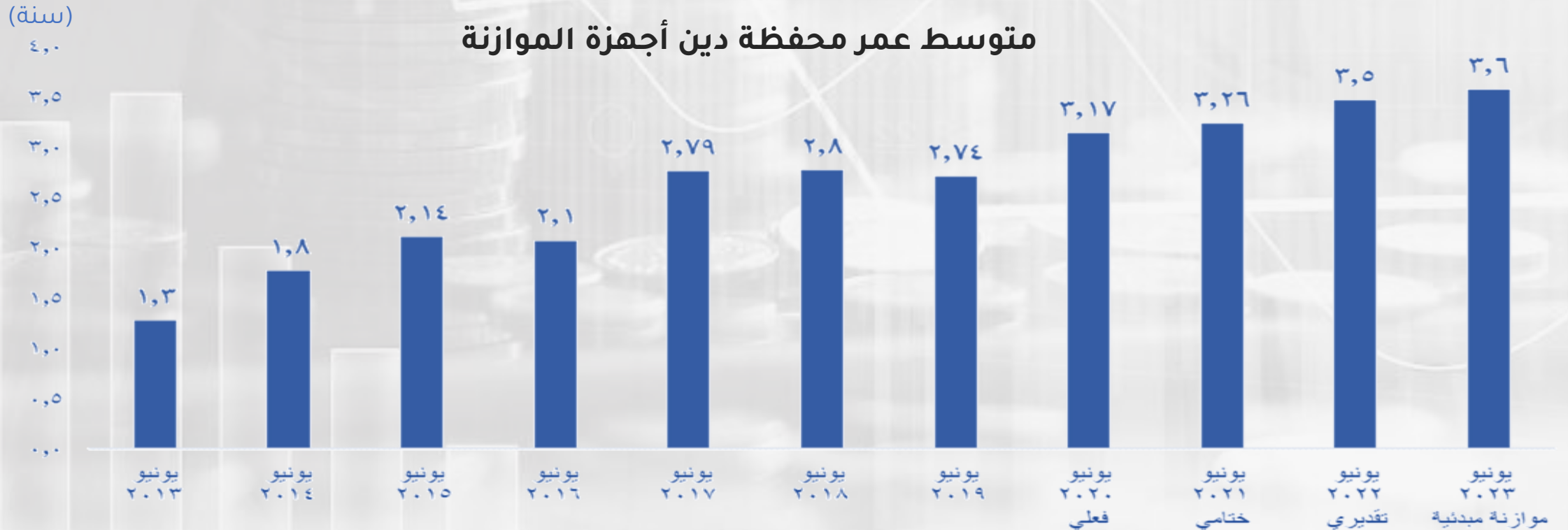
من الناتج

مع نهاية يونيو ٢٠٢٦



إطالة عمر الدين

ليقترب من 5 سنوات مع نهاية يونيو ٢٠٢٦

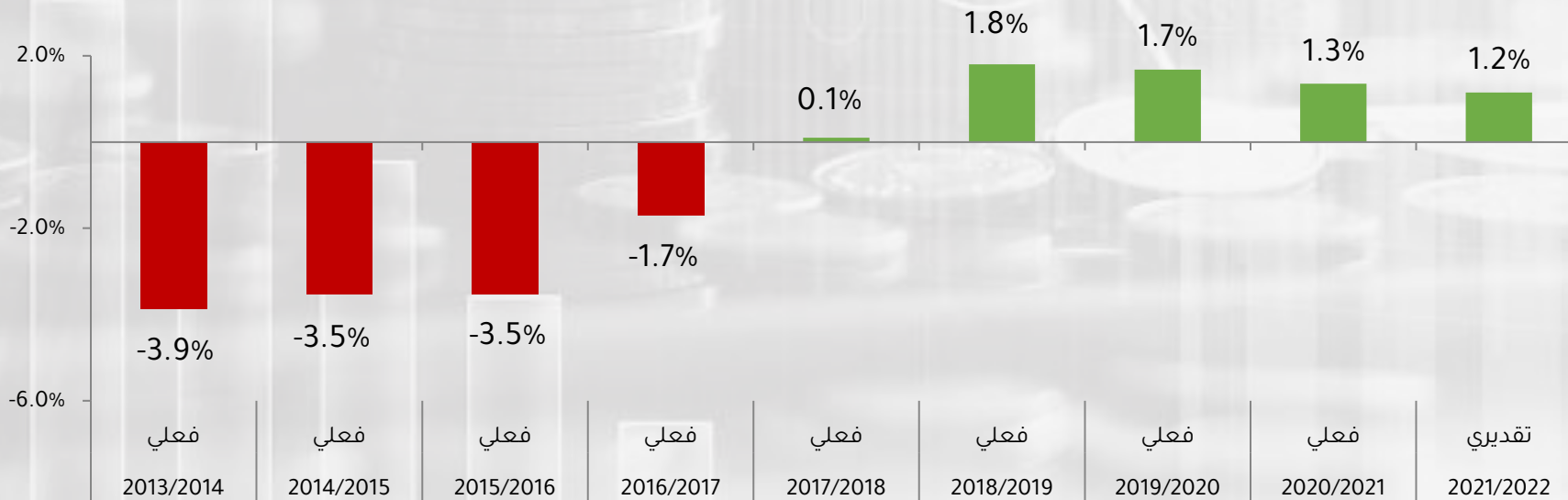




تحقيق فائض أولي

نستهدف تحقيق فائض أولي قدره ١.٢% من الناتج هذا العام مع المزيد من الفائض خلال الأعوام الأربعة القادمة

الميزان الأولي (من الناتج المحلي)



نستهدف تحقيق
فائض أولي

91

مليار جنيه

خلال عام 2022/ 2021

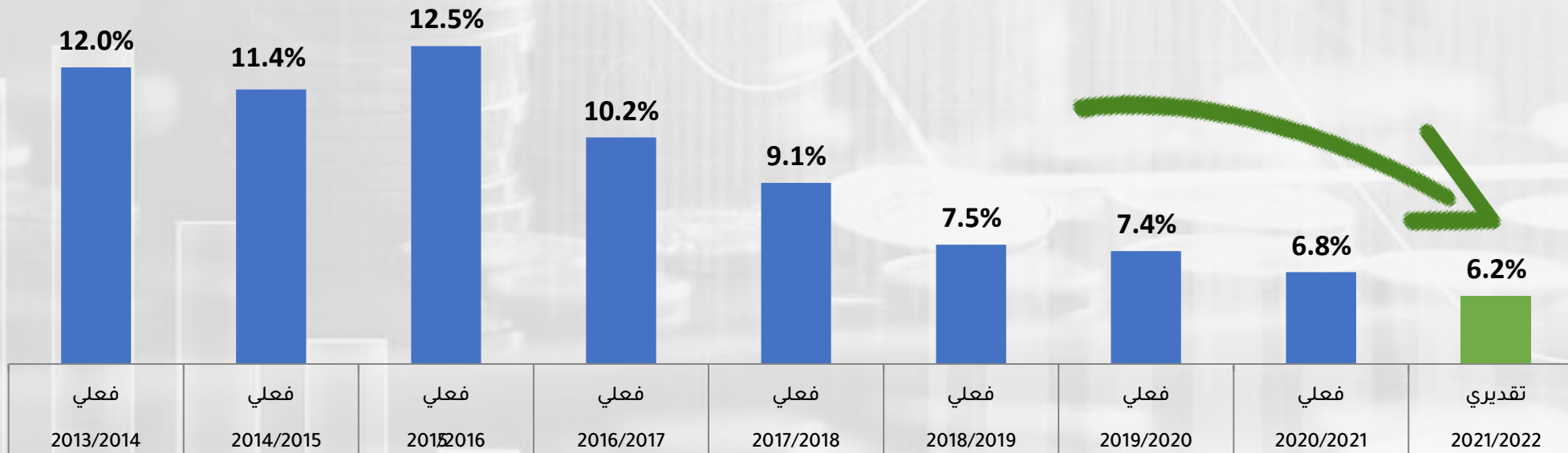


خفض العجز الكلي

04

نستهدف خفض عجز الموازنة إلى ٦.٢% من الناتج

العجز الكلي (% من الناتج المحلي)





إصدار الصكوك السيادية

- الصكوك السيادية كونها بدائل جديدة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والتنمية المدرجة بالخطة الاقتصادية للموازنة العامة للدولة.
- تتميز باستقطاب شريحة جديدة من المستثمرين العرب والأجانب المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- تتميز بالعوائد المنخفضة مقارنة بالعوائد على أدوات الدين لذات الآجال الزمنية " الأذون - السندات "
- لا يؤثر إصدار الصكوك السيادية على الدين العام للدولة.

من المتوقع أن يكون الإصدار الدولي

الأول للصكوك السيادية في يوليو ٢٠٢٢

بحجم لا يقل عن مليار دولار

- قامت مصر بإصدار قانون الصكوك السيادية رقم ١٣٨ لسنة ٢٠٢١، والانتها من إعداد اللائحة التنفيذية له.
- عرض القانون على قسم التشريع بمجلس الدولة؛ لتدارسه في ضوء أحكام الدستور والقوانين ذات الصلة.

مصر أول دولة في الشرق الأوسط تقوم بإصدار سندات الساموراي



- إصدار سندات دولية متنوعة في حدود قيمة (٨) مليارات دولار من خلال الأدوات المتنوعة والعملات المختلفة على مدار العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢.
- إصدار سندات دولية بالين الياباني (سندات الساموراي) بقيمة (٦٠) مليار ين ياباني في صورة طرح خاص والتعاقد بالاتفاق المباشر مع البنك الياباني (Sumitomo Mitsui) ليعمل مديراً للطرح ومروجاً له، وكذلك ضامناً مالياً للإصدار للعام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢.
- كما تم إجراء مباحثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض إضافي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو احتوائي مستدام.



تعزيز دور البورصة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

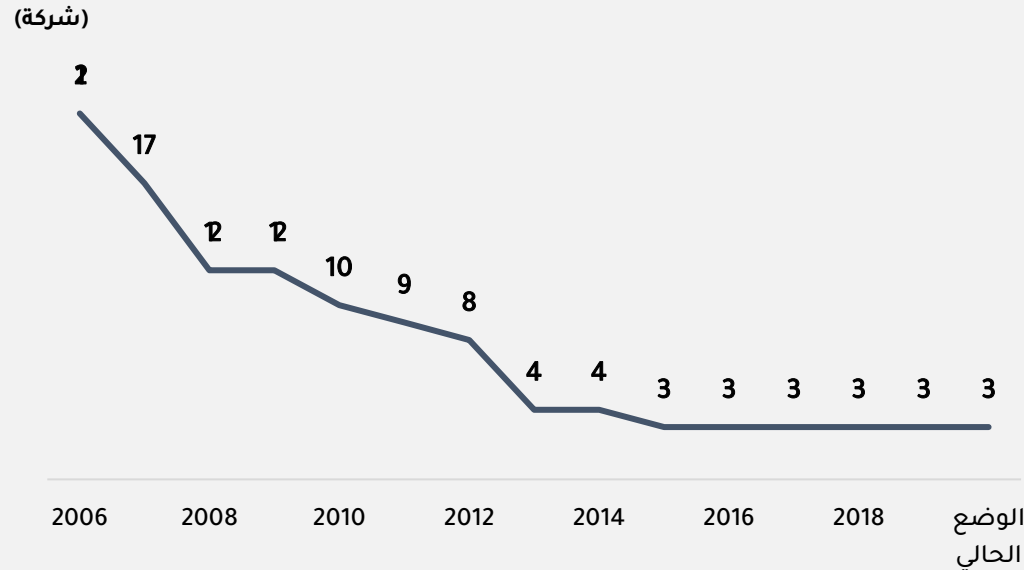
4



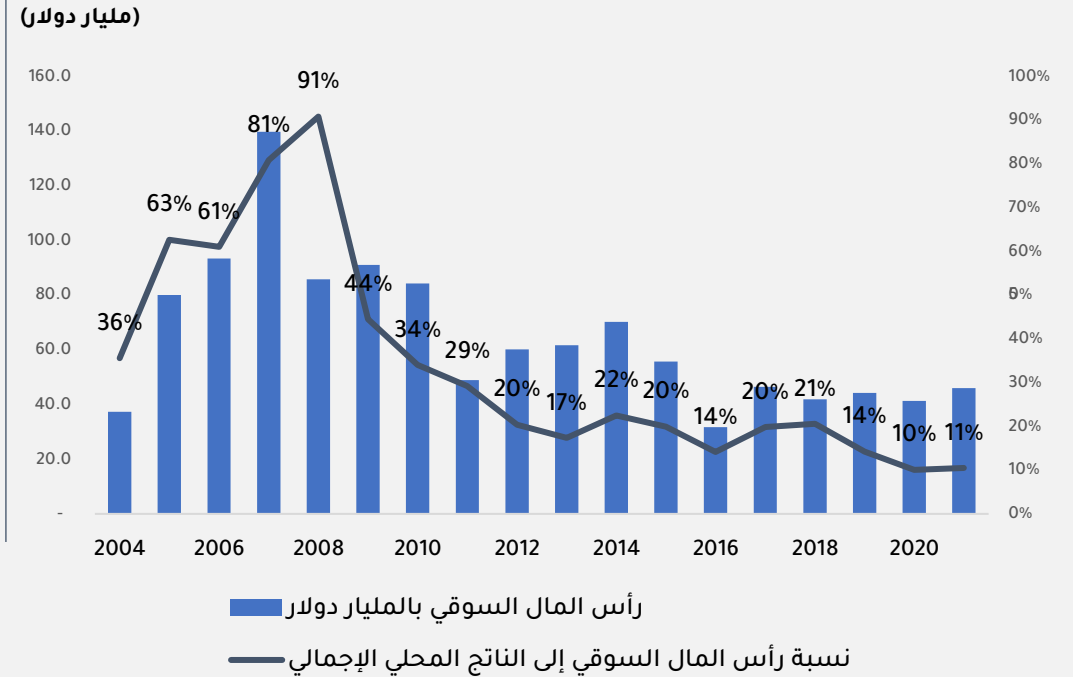


شهدت أسواق المال العالمية خسائر تاريخية في أعقاب جائحة "كوفيد-19"، والأزمة الروسية الأوكرانية..... وقد تأثرت البورصة المصرية كسائر بورصات العالم

انخفضت عدد الشركات المصرية الممثلة لمؤشر MSCI All Country world من ٢١ شركة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣ شركات (٢٠١٥-٢٠٢١)، والتي تُعد منخفضة مقارنة بالدول العربية والإقليمية.



استمرار انخفاض قيمة رأس المال السوقي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي





21 إجراء

بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة تنافسيتها خلال الفترة القادمة، تكون قادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً، بما يسهم في خطط الدولة للتنمية الشاملة المستدامة.

زيادة أعداد المستثمرين المحليين والأجانب الأفراد والمؤسسات



زيادة أعداد الشركات المقيدة



زيادة الوزن النسبي لمصر في المؤشرات الدولية



إتاحة آليات جديدة لتواكب التطور العالمي



زيادة أحجام وأعداد الشركات المقيد لها أوراق مالية في البورصة



تعزيز إمكانيات إدارة المخاطر لدى شركات الأوراق المالية (السمسرة)





برنامج الطروحات العامة

استكمال والتوسع في برنامج الطروحات العامة بهدف إتاحة حيز أكبر من الأصول للقطاع الخاص و تنشيط البورصة المصرية

2

شركة تابعة
للخدمة الوطنية

10

شركات قطاع
أعمال عام

من المخطط طرح حصة منها في سوق الأوراق
المالية في المرحلة المقبلة

إنشاء شركات تضم كيانات، تمهيدًا ل طرحها بالبورصة

دمج ٧ فنادق تحت مظلة شركة واحدة

٢



ماريوت القاهرة- كتاراكت (أسوان) - ميناهاوس- ريتزكالترون-
شتايجر (القاهرة- دمياط) - وينتر بلاس

دمج ٧ موانئ مصرية تحت مظلة شركة واحدة

١



مشروعات نقل عملاقة

المونوريل والقطار فائق السرعة



مشروع القطار الكهربائي الخفيف LRT



مشروع القطار فائق السرعة



مشروع المونوريل



تعزير الحماية الاجتماعية و ضمان توفير السلع للمواطنين

5





حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية للتعامل مع تداعيات الأزمة العالمية

2.7 مليار
جنيه

سيتم تدبيرها لضم ٤٥٠ ألف أسرة جديدة
للمستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة".

130 مليار
جنيه

تم تخصيصها للتعامل مع تداعيات الأزمات
الاقتصادية العالمية وتخفيف أثارها على المواطنين.

190.5 مليار
جنيه

إجمالي القسط السنوي الذي
ستتحمله الموازنة العامة للدولة
لصالح صندوق التأمينات
والمعاشات.

25%

نسبة زيادة حد الإعفاء الضريبي من ٢٤ إلى ٣٠ ألف
جنيه للتخفيف عن المواطنين.





التعجيل بزيادة الأجور والمعاشات

أول أبريل ٢٠٢٢ تطبيق زيادة المرتبات بدءاً من أول يوليو ٢٠٢٢

مليارات
جنيهه **8**

تكلفة تعجيل
الصرف

15%

من الأجر الأساسي علاوة خاصة لغير
المخاطبين بالخدمة المدنية بحد أدنى
١٠ جنيه شهرياً بعد زيادتها من ١٣%.

مليار
جنيهه **36**

سيتم تديرها لصرف العلاوة
الدورية للمخاطبين بالخدمة
المدنية والعلاوة الخاصة لغير
المخاطبين والحافز الإضافي.

8%

من الأجر الوظيفي بحد أدنى ١٠ جنيه
شهرياً العلاوة الدورية للمخاطبين
بالخدمة المدنية بعد زيادتها من ٧%.

أبريل ٢٠٢٢

زيادة الحافز الإضافي الشهري للمخاطبين
وغير المخاطبين بالخدمة المدنية بفئات
مالية تتراوح بين (١٧٥ - ٤٠٠) جنيه.





تشديد الرقابة على الأسواق وتوفير السلع الضرورية

التوسع في إقامة المعارض والمنافذ لتوفير السلع بأسعار مخفضة

طن لحوم **1000**

تم طرحها بدرجة جودة عالية بأسعار تتراوح ما بين ٥٥ إلى ٩٥ جنيهاً للكيلو الواحد.

8 مليون شئنة
رمضانية

تم توزيعها من خلال مؤسسات
الدولة خلال شهر رمضان

القمح

توفير مخزون آمن



توفير مخزون آمن من القمح

جمهورية مصر العربية
رئاسة الوزراء المصري



زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الاستراتيجية

”

تم التوسع في زراعة القمح حيث بلغت المساحة المزروعة هذا العام إلى نحو ٣,٥ ملايين فدان سنوياً بزيادة ٢٥٠ ألف فدان عن عام ٢٠٢١، وإنتاجية متوقعة (١٠) مليون طن بزيادة نحو مليون طن.

“

توفير مخزون آمن من القمح

رفع سعر توريد
القمح المحلي

من

810

جنيهاً للأردب

إلى

875

جنيهاً للأردب



مليار
جنيه

36

خصصتها الدولة لشراء 6
ملايين طن قمح محلي
مستهدف استلامه.



تطوير الصوامع والشون الترابية

5.5

ملايين طن إجمالي السعة
التخزينية للصوامع والشون

١,٤ مليون طن

قبل عام ٢٠١٤

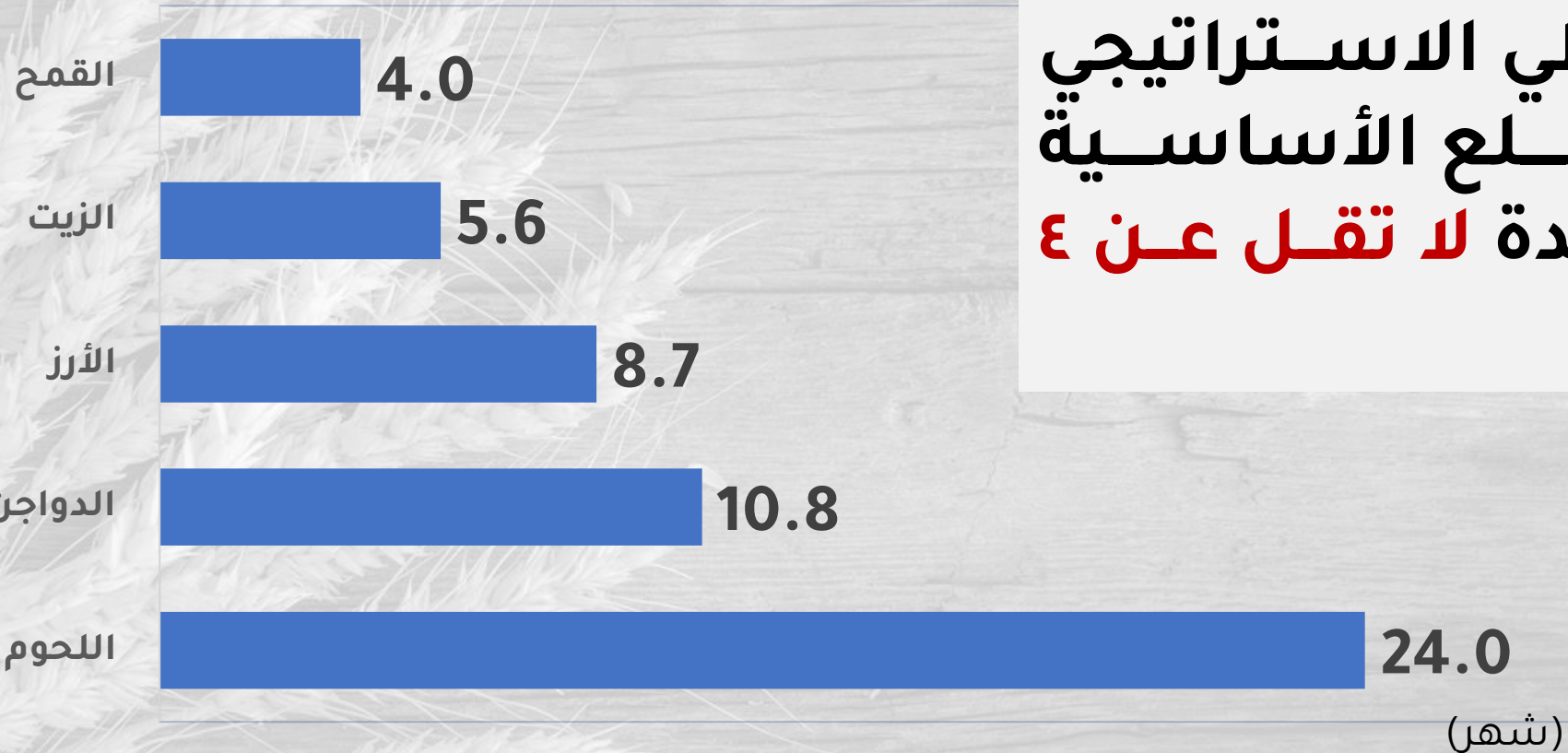
73

صومعة في أكثر من
٢١ محافظة

استعدادًا لموسم
توريد القمح المحلي
٢٠٢٢ بهدف تقليل
الفاقد من المنتجات
الزراعية.



استمرار الحفاظ على احتياطات استراتيجية كافية



الاحتياطي الاستراتيجي
من السلع الأساسية
يكفي مدة لا تقل عن ٤
أشهر.

دعم منظومة رغيف الخبز

حافظت الحكومة على سعر الخبز
المُدعم، على الرغم من الارتفاع في سعر
القمح العالمي بنسبة ١٢٨٪

سعر طن القمح
(دولار/الطن)



في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

في آخر مناقصة للهيئة العامة للسلع التموينية

في مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢

كما تدخلت الحكومة لتحديد سعر الخبز الحر الذي يستفيد منه
شريحة كبيرة من المواطنين.

دعم منظومة رغيف الخبز

التوزيع النسبي لإجمالي مستفيدي الخبز
كنسبة من إجمالي السكان في مصر



■ مستفيد

■ غير مستفيد

أكثر من ضعف عدد
الفقراء يستفيد
من الخبز المدعم

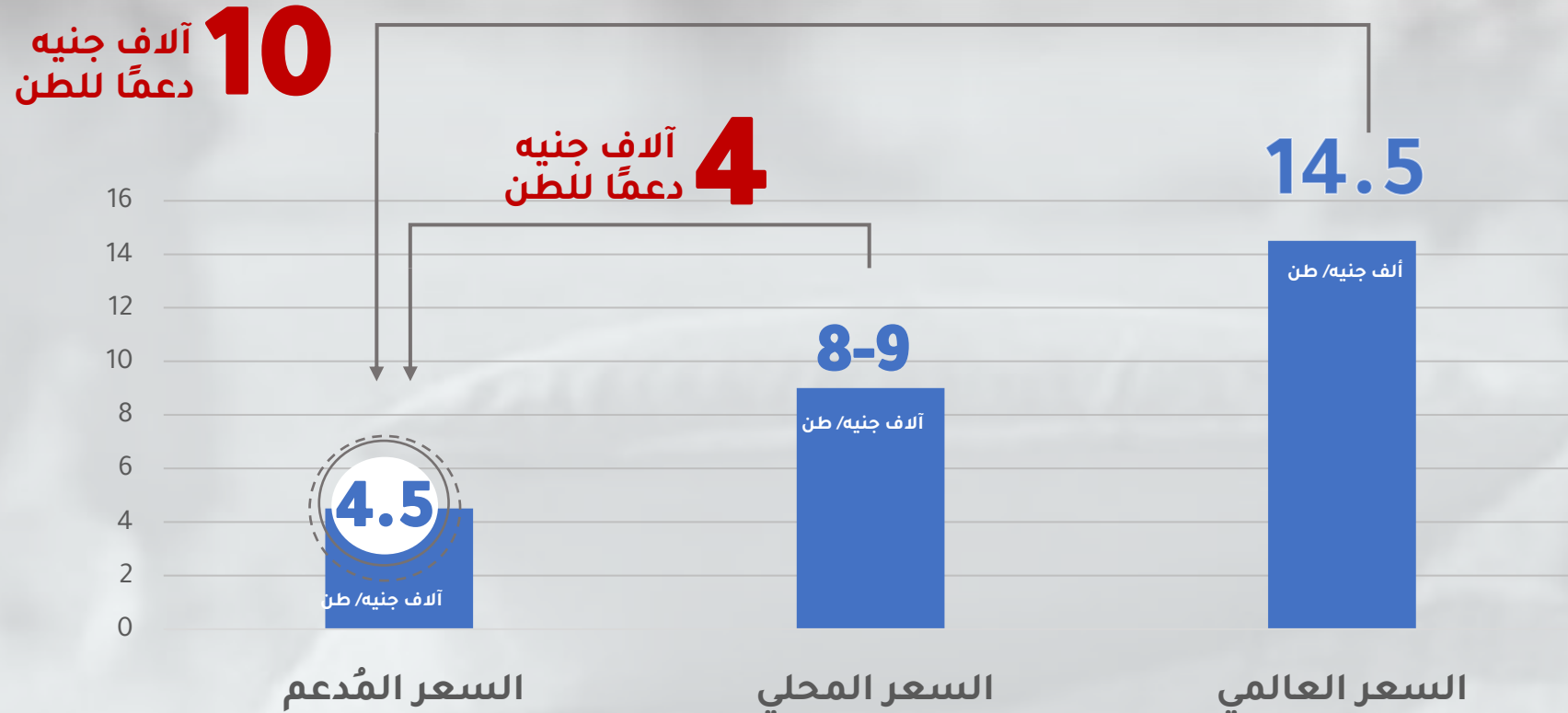
71
مليون مستفيد
من دعم رغيف
الخبز

مع الوتيرة المتسارعة للزيادة السكانية تزداد الضغوط
على برنامج دعم الخبز في مصر



الحفاظ على أسعار الأسمدة المُدعمة

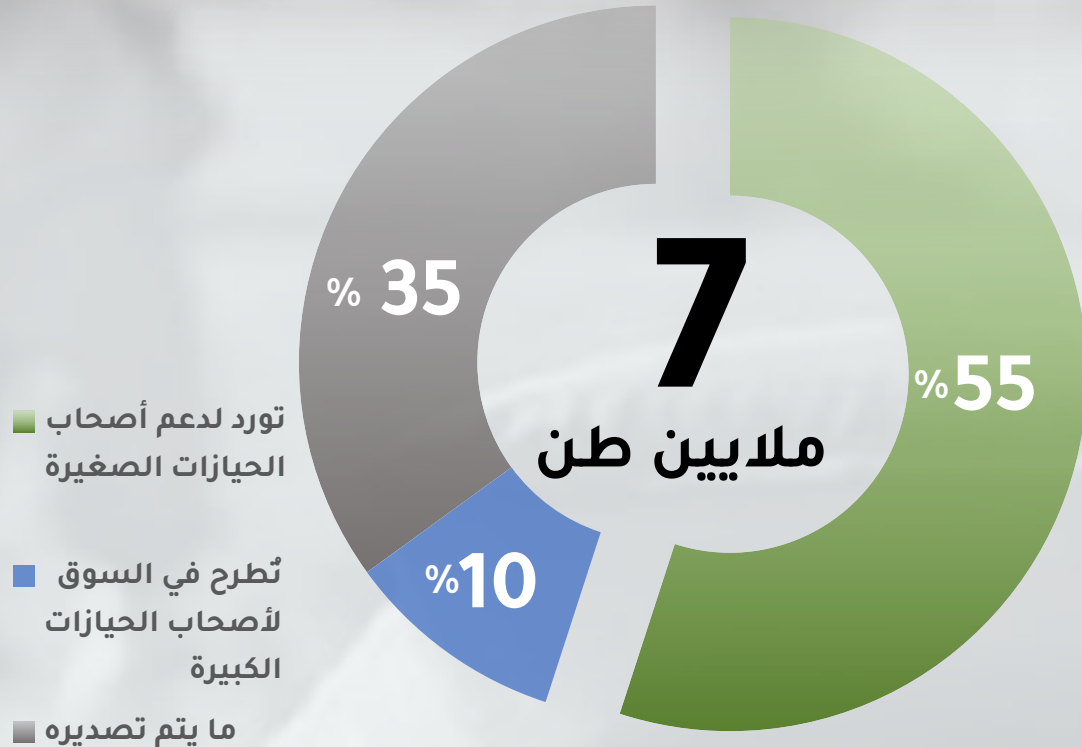
على الرغم من زيادة السعر العالمي للأسمدة





استقرار توريد الأسمدة في ظل أزمة تاريخية في التوريدات العالمية للأسمدة

التوزيع النسبي لإنتاج السوق المحلية من
الأسمدة النيتروجينية



أكثر من نصف الإنتاج
المحلي يورد **لدعم**
أصحاب الحيازات
الصغيرة





التوسع في المناطق اللوجستية وسلاسل الإمداد

8 مُقسمة إلى
مناطق لوجستية محورية

60 استهداف إقامة
منطقة لوجستية حتى عام ٢٠٣٠

مصر بتاريخها العريق، وحكمة قيادتها
السياسية، وكفاءة أبنائها المخلصين
قادرة على تجاوز هذه الأزمة، ومواصلة
عملية التنمية على كامل ربوعها.

